جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

الخِضَاب، دِرَاسَةٌ حَدِيْثِيَّةٌ.

إعْدَاد

دُكْتُور: أحْمَد مُحَمّد مُحَمّد مُحَمّد الجَنَايْنِي.

مدرس الحَدِيث وعُلُومِه، بكُلّيّة الدّراسات
الإِسلامية والعربية، للبنين، بالشرقية.

E-mail: Ahmedmohamed.sha.b@azhar.edu.eg

العـدد العاشر

١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣م

الخِضَاب، دراسةٌ حديثيةٌ.

أَحْمَد مُحمد مُحمد مُحمد حسين الجنايني.

قسم الحديث، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالشرقية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد إلكتروني: Ahmedmohamed.sha.b@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

الهدف مِن البحث: يهدف البحث إلى:إدراك معنى الخضاب في لغة العرب، وخلاصته عند الفقهاء وما يتعلق به عند المحدثين، ذكر عدد مِمَّن اتصفوا بالخضب، ومعرفة سببه، معرفة الفائدة العلمية الناتجة عن هذا الأمر،توضيح الصورة العلمية لما يتعلق بهذا الأمر مِن تبعات علمية عند المحدثين،عرض وتحليل لتراجم مَن وصفوا بكونهم لا يخضبون، ومَن خضبوا بالسواد.

المنهج المتبع:

استخدمت المنهجَ الاستقرائي الوصفي التحليلي؛ فبحثت عن الكلمة في كتب التراجم وغيرها، وجمعت أكبر عدد من التراجم التي قيلت هذه الكلمةُ في أصحابها، محاولا تحليلَ الأمر، وكذا تحليل تراجم مَن كانوا لا يخضبون، كما سيظهر في البحث.

النتائج:يفيد الوصف بالخضابِ تَمَسُّكَ صاحِبِه بالسُّنة، لا يوجد فرق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، غالبا ما يكون الخاضِب قد عاش طويلا وتجاوز الخمسين مِن عمره،الوصف بالخِضَاب قرينةٌ على الديانة،الوصف بعدم الخضاب لا يعني اتهامَ صاحبه، لوجود خلاف فقهي في المسألة.

الكلمات المفتاحية: الخضاب- خضب- دراسة- حديثية- حديث.

"alkhadab" a study in the science of Al_Hadith

Ahmad Muhammad Muhammad Muhammad Husayn alJanaini.
Department of Hadith, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in Sharqia, Al-Azhar University.Egypt
Email: Ahmedmohamed.sha.b@azhar.edu.eg.

Summary of research:

The aim of the research:

Understanding the meaning of alkhadab in the Arabic language, and what is related to it according to the hadith scholars..

Mention a number of those who are characterized by pigmentation, and find out its cause.

Knowing the scientific benefit resulting from this matter.

Clarifying the correct scientific picture of the scientific implications related to this matter according to the hadith scholars.

A presentation and analysis of the biographies of those described as not having dyed hair, and those who dyed their hair black.

Approach followed:

I used the inductive, descriptive, and analytical method. So I searched for this word in biographies and other books, and collected the largest number of biographies in which this word was said by its authors, trying to analyze the matter, as well as analyzing the biographies of those who did not dye their hair, as will appear in the research.

Results:

The description of dye indicates that its owner adheres to the Sunnah .

There is no difference between the linguistic and terminological meaning.

The man who is pigment has often lived a long time and is over fifty years old.

Being described as having pigment is evidence of religion.

Being described as not having pigmentation does not mean accusing its owner, because there is a jurisprudential disagreement on the issue.

Keywords: Alkhadab – Alkhadab – Study- Hadithia- Hadithia

وتشتمل على أربعةِ أمور:

الأول- أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

الثاني- الدراسات السابقة في الموضوع.

الثالث- خطة البحث.

الرابع- منهج العمل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْد لله رَبِّ العَالمِيْن، أَحْمَده وأَسْتعِينه وأَسْتَهْديه وأَسْتَغْفِره وأَتوُب إِلَيه، وأَشْهَد أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وأَشْهَد أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْده وَرَسُوله -ﷺ- شَهَادَةً نَحيا بِهَا، ونَمُوت -إن شاء الله- عَلَيْهَا؛ لنرتقيَ بِهَا أَعْلَى الدرجَات، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه مقدمةُ بحثي في موضوع الخضاب، والذي أعددته للنشر في مجلةِ: آفاق حولية، وسوف أتحدث في هذه المقدمة بإيجازٍ عن أربعةِ أمور:

الأمر الأول: أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره:

قد يَظهرُ لكثيرٍ مِن القراء عدمُ أهمية بعض الموضوعات المطروحةِ في مَيدان البحث العلمي، أو أنها قليلةُ الفائدة، ولكن عند خوض باحثِ الدراسات الحديثية غمارَ البحث والعلم -وخاصةً التحقيقَ والتخريج والدراسةَ والحكمَ على الأحاديث النبوية ورواتِها- يُدرك احتياجَه إلى كثيرٍ مِن الأبحاث المتعلقة ببعض الألفاظ والأوصاف، مثل وصف: الرَّاوِيَة[1]، وكذلك الوصف المتعلق بموضوع الخضاب وهو الوصف بـ: كان يخضب؛ ذلك لأن مِن هذه الأوصاف ما يساعده في معرفة خلاصةِ حال الراوي، ومنها ما يساعده في الترجيح، ومنها ما يساعده في فهم متن الحديثِ أو إزالة الإشكالِ أو غير ذلك مما يعرفه الباحثُون في هذا العلم الشريف.

ومعظمُ الباحثِين في هذا العلم يذكرون ما مر -أو سَيَمُرُّ- عليهم مِن الوصف بقولهم: "على يدي عدل"، وما ترتب عليه مِن الحُكْم بالتضعيف أو التوثيق[2].

---

(١) كَتَبْتُ فيه بحثًا نُشِر في مجلة: آفاق حولية، وهو موجود على الانترنت تحت هذا الرابط: https://books-library.com/@Ahmed-Mohammed-Mohammed-Mohammed-AlGanaini

(٢) كُتب فيه بحثٌ عنوانه: عبارة: "على يدي عدل"، عند علماء الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق، لحمود نايف الدبوس، ونشر في مجلة جامعة الكويت، كلية الشريعة، قسم التفسير والحديث.

أظن هذا كافيًا في إيصال ما أردتُه مِن تنبيه الباحث إلى إدراك أن كثيرًا من الكتابات التي نتجاهلُها قد تكونُ شديدةَ الأهمية عند خوض غمار البحث العلمي.

هذا بالنسبة إلى الكتابات العلمية بشكل عام، وأما بخصوص بحثي فأزيدُ الأمرَ تفصيلًا وإيضاحًا مع ما سبق مِن أهميةٍ بما يلي مِن أُمورٍ:

١/ إدراك معنى هذا الوصف عند العرب في لغتهم، والفقهاء والمحدثين في علومهم.

٢/ معرفة بعض مَن اتصفوا بهذا العمل.

٣/ معرفة الفائدة الناتجة عن اهتمام المُحَدِّثِين بالإشارة إلى كون الراوي كان يخضب.

٤/ توضيح الصورة العلمية لما يتعلق بهذا الوصف مِن تبعات علمية عند المحدثين.

٥-عرض وتحليل لتراجم مَن كانوا لا يخضبون، ومَن خضبوا بالسواد.

٦/ إدراك أن الوصف بعدم الخضاب أو الخضاب بالسواد لا يعني الطعن في الراوي.

٧/ المشاركةُ ببحثي كإضافة جديدة للأبحاث والكتابات المتعلقة بعلم الحديث.

الأمر الثاني: الدِّراسات السَّابقة في هذا المَوضوعِ:

لم أَقِف على دراسة لأحدٍ تَعَرضَ فيها للحديث عن هذا الموضوع بالصورة التي سأتناوله بها، ولم أجد أحدًا ممن كتب في عبارات الجرح والتعديل قد أشار إليه، ومن ثَمّ رأيت الموضوعَ جديرًا بالبحث والكتابة.

الأمر الثالث: خطة البحث.

اشتمل هذا البحثُ على: مقدِّمةٍ، وتمهيد، وستة مطالب، وخاتمةٍ، وجريدة المصادر والمراجع، والفهارس العلمية.

أمَّا المقدِّمةُ فأتَناوَلُ فيها: أهمِّيَّةَ الموضوعِ، وأسبابَ اختيارِهِ. والدِّراساتِ السَّابقةَ في هذا الموضوعِ. وخطةَ البحث. ومنهجَ العمل. والتمهيدُ أمهد فيه لموضوع البحث مِن خلال الإشارة إلى عدة أسئلة. والمطلبُ الأول سأتحدث فيه عن الخضاب لغةً، واصطلاحًا. والثاني عُنوانُه: الخضاب عند الفُقَهاء. والثالث: الخضاب عند المُحَدثين. والرابع: اهتمام مُؤَرِّخِي المحدثين بذِكْر الخضاب

وعَدَمِه. والخامس: مَن كان لا يخضب، ومَن خَضَب بالسواد. والسادس: الحقائقُ العلمية والأحكامُ الحديثية المتعلقةُ بالخضاب.

وأما الخاتمة فتشتمل على خُلاصة البحث، وثمرتِه، وأهمِ النتائج التي تَم التوصل إليها مِن خلال البحث، والتوصياتِ، والمقترحاتِ العلمية. وجريدةُ المصادر والمراجِع ذَكَرتُ فيها بياناتِ الكتبِ التي جعلتُها مصادرَ أو مراجع لي في البحث ملتزمًا الاختصارَ. وقد اقتصرت في الفهارس العلمية لبحثي على فهرس الموضوعات.

الأمر الرابع: منهج العمل في البحث:

١- وَضَعتُ مقدمة للبحث، وضَّحت فيها أهمية الموضوع، وأسبابَ اختياره، والدراسات السابقة، وخطةَ البحث، ومنهجَ العمل فيه.

٢- عزوت النُّقُول إلى مصادرها الأصلية، ما أمكنني ذلك.

٣- التزمتُ عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية إن وُجدت.

٤-ا ستخدمت المنهجَ الا ستقرائي الو صفي التحليلي؛ فبحثت عن هذه الكلمة في كتب التراجم وغيرها، وجمعت أكبر عدد من التراجم التي قيلت هذه الكلمةُ في أصحابها، وكذا مَن وُصفوا بأنهم لا يخضبون، أو خضبوا بالسواد، وحَلَّلتها، كما سيظهر في البحث.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نبيِّنا وسيدنا محمَّدٍ وآله وصحبِه، والحمد لله رَبِّ العالَمِين.

كتبه: دكتور أحمد محمد محمد الجناييني، مدرس الحديث وعلومه بجامعة الأزهر.

جمهورية مصر العربية، الشرقية، أبو كبير، قرية كفر السواقي.

الهاتف:(٠١١٥٠٩٩٨٤١٧/ ٠١٠١٠٦١٦١١٤).

البريد الإلكتروني: Ahmedmohamed.sha.b@azhar.edu.eg.

موقع الأبحاث: https://books-library.com/@Ahmed-Mohammed-Mohammed-Mohammed-AlGanaini

تَمْهِيدٌ.

لَفَت انتباهي ورودُ الو صفِ بكلمة: "كان يخ ضب" في بعض التراجم الحديثية، ومن ثَمَّ عزمت - بعد اسـتخارة الله تعالىٰ- علىٰ البحث عن هذا الوصـف مسـتخدِمًا المنهج الاسـتقرائي الوصـفي التحليلي، كما يلي:

المنهج الا ستقرائي شبه الكُلّي: ا ستخدمت هذا المنهج في البحث عن و صف: كان يخضب، حيث قمت با ستقراء كتب التراجم وغيرها مما يُظن ورودُ هذا الوصف فيها، وجمعِ مَن قِيلَت فيهم، وقمتُ بدرا سة تراجمهم درا سةً عامة، كل ذلك مِن خلال الحا سوب، معتمدًا علىٰ برنامج المكتبة الـشاملة[1]، ولذا و صفتُ منهجي بـ شبه الكلي، لأنني لم أقرأ تلكَ الكتب حرفًا حرفًا، فقد يكون فاتتني - بـ سبب طبيعة ترميز وبرمجة برنامج المكتبة الشاملة - بعضُ التراجم إلا إنها ـــ إن وجدت ـــ فهي -إن شاء الله- قليلة جدا، وما وُجد يكفي عن غيره، وإن شـاء الله لن يُغير في النتائج شـيئًا، وأوضـح أنني قد راجعت هذه المواضع علىٰ النسخ الخطية المطبوعة بعد ا ستخراجها من خلال الـشاملة؛ تفاديًا للخطأ الذي ينتج عن الاعتماد الكلي علىٰ الـشاملة، ومن ثم ففائدة الحا سوب هنا هي مساعدتي في الجمع من هذا العدد الكثير مِن الكُتُب.

المنهج التحليلي: قمت بتحليل التراجم التي قيل هذا الوصـفُ في رواتها، مع محاولة فهم ومعرفة سبب اهتمام الأئمةُ بذكر هذا الوصف في التراجم.

المنهج الو صفي: قمت با ستنباط مجموعةٍ من النتائج والتي وَ صَفْتُ فيها بدقة ما تبين لي واتـ ضح مِن خلال كل هذه التراجم، وصُغْتُ درا سةً علمية ا ستطعت - بفضل الله- من خلالها التو صلَ إلىٰ الإجابة عن الأسئلة التالية:

---

(١)هذا البرنامج مهم جدًا، خاصة في عمليات البحث الموسعة، ولكن به أخطاء يمكن تفاديها بمراجعة الأصول المطبوعة، ويحتاج إلىٰ طريقة معينة في البحث حتىٰ نستطيع الحصول علىٰ معلومات دقيقة، ومن الخطأ أن نعتمد عليه كلية، ومن الخسران أن نتجاهله كلية.

- ما المراد بـ: الخضاب في لغة العرب ؟.
- ما المراد بـ: الخضاب في مصطلحات الفقهاء والمحدثين ؟.
- هل هناك فرق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذا الوصف ؟.
- هل هناك مَن وُصِف بهذا العمل مِن المحدثين ؟.
- هل هناك مِن النُّقَّاد مَن اهتم بذكر هذا الوصف ؟.
- هل يُؤَثِّر الخضابُ في التعديل أو التجريح ؟.
- ماذا يُفيد هذا الوصفُ، وعلام يدل ؟.
- ماذا يُفيد الوصفُ بعدم الخضاب، أو الخضاب بالسواد ؟.

ولا أَدَّعِي أني أصبتُ الحق في إجابتي، ولكن حسبي أني اجتهدت قدرَ معلوماتي، وحسبي أني فتحت أو طَرَقت مجالَ البحث في هذا الوصف، فمَن وافقني فليَدَّعُ الله أن يُوَفِّقَنِي، ومَن خالفني فليدع اللهَ أن يغفِرَ لي ويسامحني، ويعتبرني حامل فقه إلى الفقهاء، وليجتهد هو في إقامةِ الحق ونشره وتصويب ما أخطأت أنا فيه، وليراسلني - ما دمتُ حَيًا - عبرَ الهاتف أو غيرِه مِن وسائل التواصل المذكورة سابقًا؛ لأصحح وأتبع ما يظهر لي إصابتُه الحقَ فيه، وإن كنتُ مَيتًا فلا يتوانى عن نشر الحق بدليله فهو أحق أن يُتَّبع.

المطلب الأول: الخِضَاب، لغةً، واصطلاحًا.

الخضابُ في اللغة:

قال ابنُ منظور: "الخِضابُ: مَا يُخْضَبُ بِهِ مِن حِنَّاءٍ، وكَتَمٍ وَنَحْوِهِ ... وخَضَبَ الشيءَ يَخْضِبُه خَضْبًا، وخَضَّبَه: غيَّر لوْنَه بحُمْرَةٍ، أَو صُفْرةٍ، أَو غيرِهما ... وخَضَبَ الرَّجلُ شَيْبَه بالحِنَّاءِ يَخْضِبُه ... وَيُقَالُ: اخْتَضَبَ الرَّجلُ واخْتَضَبتِ المرأَةُ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الشَّعَرِ. وكلُّ مَا غيَّرَ لَوْنُهُ فَهُوَ مَخْضُوبٌ، وخَضِيبٌ، وَكَذَلِكَ الأُنْثَى ... وَالْجَمْعُ خُضُبٌ ... وَقَدِ اخْتَضَبَ بالحِنَّاءِ وَنَحْوِهِ وتَخَضَّبَ، واسْمُ مَا يُخْضَبُ بِهِ: الخِضَابُ. والخُضَبَةُ، مِثَالُ الهُمَزةِ: المَرْأَةُ الكثيرةُ الاخْتِضَابِ. وبَنَانٌ خَضيبٌ مُخَضَّبٌ، شُدِّد للمبالغةِ ... وَيُقَالُ لِلثَّوْرِ الْوَحْشِيِّ[1]: خاضِبٌ إِذَا اخْتَضَبَ بالحنَّاء، وَإِذَا كَانَ بِغَيْرِ الحِنَّاء قِيلَ: صَبَغَ شَعَره، وَلَا يُقَالُ: خَضَبَه. وخَضَبَ الشجَرُ يَخْضِبُ خُضُوبًا وخَضِبَ وخُضِبَ واخْضَوْضَبَ: اخْضَرَّ. وخَضَبَ النَّخْلُ خَضْبًا: اخْضَرَّ طَلْعُه، واسمُ تِلْكَ الخُضْرَة الخَضْبُ، وَالْجَمْعُ خُضُوبٌ ... وخَضَبَتِ الأَرضُ خَضْبًا: طَلَعَ نَباتُها واخْضَرَّ. وخَضَبَتِ الأَرضُ: اخْضَرَّتْ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَخْضَبَتِ الأَرضُ إِخْضَابًا، إِذَا ظَهَرَ نَبْتُها ... والخَضْبُ: الجَديدُ مِنَ النَّباتِ يُصيبه المَطَرُ فيَخْضَرُّ؛ وَقِيلَ: الخَضْبُ مَا يَظْهر فِي الشَّجَر مِنْ خُضْرة عِنْدَ ابتداءِ الإِيرَاقِ، وَجَمْعُهُ خُضُوبٌ؛ وَقِيلَ: كلُّ بَهِيمةٍ أَكَلَتْه، فَهِيَ خاضِبٌ، وخَضَبَتِ العِضاهُ وأَخْضَبَتْ. والخُضُوبُ: النَّبْتُ الَّذِي يُصِيبُه الْمَطَرُ، فيَخْضِبُ مَا يَخْرُجُ مِنَ البَطْن"[2].

---

(١)الصواب-إن شاء الله- ويقال للرجل: خاضب. وذِكْر الثور هنا ليس خطأً، ولكن هناك سَقْط في الجُملة، فالثَّور -أيضا- يُقَال له: خاضِب، يريدونَ أنّ البقل قدْ خَضَب أظلَافَه بالخضرة. والله أعلم. يُنظر: لسان العرب، الهامش، (١/ ٣٥٩)، والمصباح المنير، (١/ ١٧١)، والحيوان، (٣/ ٢٤٨).

(٢)لسان العرب، (١/ ٣٥٧).

ومِنْ ثَمَّ فالظاهرُ أن مَادة: خَضَبَ ومادة: صَبَغ، كلتيهما تدور حول تَغَيُّر الشيء مِن لون إلى لَوْن، ويَرَى بعضُ اللُّغَوِيين أن الخَضْب يكون باستخدام مواد أو نباتات مُعَيَّنَة كالحِنَّاء والكَتَم والوَسْمَة[1]، وما كان بغيرها يسمى صَبْغًا[2]. ولذا ترى الفُقهاء والمحدثين كثيرًا ما يستعملون كلمة: خَضَب في هذا الأمر، اللهم إلا فقهاء المالكية[3].

الخضابُ في الاصطلاح الفقهي والحديثي:

أما المعنى الاصطلاحي، سواء عند الفقهاء أو المحدثين، فهو عين المعنى اللغوي، ولم أجد أحدًا استخدَمَهُ بغير المعنى اللغوي، والله أعلم[4].

---

(١)نباتاتٌ ومواد يُصبغ بها، ولِمَزِيد مِن التفصيل راجع: أحكام الخضاب، ص(٤٢). وحُكم خضاب الشعر بالسواد، ص(٢١٧). وزاد المعاد، (٤/ ٣٣٧).

(٢)لسان العرب، (١/ ٣٥٧). وحكم الخضاب في الشريعة، ص(٩٧).

(٣)حكم الخضاب في الشريعة، ص(٩٧).

(٤)حكم الخضاب في الشريعة، ص(٩٧). وحكم خضاب الشعر بالسواد، ص(٢١٦).

المطلب الثاني: الخِضَاب عند الفُقَهَاء.

لن أتحدث في هذا المطلب عن آراء كل مذهب وأدلتِه؛ فقد تخصصت بعضُ الدراسات في هذا فأسهبت(١)، ومُلئت به كتب المذاهب الفقهية فأوضحت، ولكن لأن بحثي متخصصٌ في الدراسات الحديثية، فسأذكر خلاصةَ ما وجدتُه عند الفقهاء في هذه المسألةِ، مُثْبِتًا المصادر في الهامِشِ، فأقول:

إنَّ الناظِر في كُتب المذاهب الفقهية يدركُ اتفاقَ جماهيرهم على أن خِضَاب شعَرِ الرأس واللحية للرَّجُلِ مباحٌ بالحناء والكَتَم وما فيه صُفرة أو حُمرة(٢)، لما فيه مِن تَنمِيَة الشَّعَر وتزيِينِه، ومحظورٌ عليه السوادُ في الرأس واللِّحْيَة(٣)على سبيلِ التحريم أو الكراهَةِ التنزيهية على خلافٍ بين الفقهاء؛ وذلك لما فيه مِن الغَرَرِ والخِدَاع والتدليس(٤)، بل ويَجِب على المُحْتَسِبِ أن يمنَعَ الناس مِنه(٥)، ويُبَاح بالسوادِ لضرورةٍ، كأن يكون في جهادِ العَدُو؛ فيستخدمه لإظهار القوة والشبَاب، وجوَّزَهُ بعضُ الفقهاء دائما وبلا كراهة إذا كان مِن قبيل التَّزَيُّنِ للزوجة(٦).

وكذلك خضاب اللحيةِ تغييرًا للشيب معدودٌ مِن السُّنَّةِ عند الفقهاء، ويُبَاح للتَّدَاوِي، ولا يجوزُ إذا كان للزينةِ تشبهًا بالنِّسَاء(٧)، ويعتبرُ الماورديُ خضابَ اللحية مِن السَّفَهِ الذي تُرَد به الشهادة لما فيه مِن تغييرِ خلق الله(٨)، لكن لم أجد أحدًا تابعه على هذا.

---

(١)حكم الخضاب في الشريعة الإسلامية، لعثمان شندي. وأحكام الخضاب، لعثمان أحمد آدم.

(٢)المجموع، (١/ ٢٩٤).

(٣)عون المعبود، (١١/ ٢٥٩).

(٤)المعونة، (٢/ ٥٩٤). وأحكام الخضاب، ص(١٧). وزاد المعاد، (٤/ ٣٣٧).

(٥)المجموع، (١/ ٢٩٤).

(٦)حاشية ابن عابدين، (٩/ ٦٠٥).

(٧)فتاوى ابن الصلاح، (٢/ ٥٠١).

(٨)الحاوي، (١٧/ ١٥١).

وأما خضابُ غيرِ الرأس واللحيةِ فلا يجوز للرجل إلا للتداوي؛ لما فيه مِن تشبه بالنساء(١)، وقد يكون سببًا لرد شهادته إلا لعُذر ككونه يخضب بيدِهِ والدَه المُسِن بيده الأثرُ(٢)، ويُباحُ خضابُ اليَدِ والرِّجل للنساء؛ للزينة، بل يُستحب للمتزوجة، ولمَن طَلَبَهُ مِنْهَا زوجُهَا(٣).

ومِن ثَمَّ فِعْلَ الخضبِ وأسبابُه متعددةٌ، منها: كونه مخالفة لليهود والنصارىٰ، واعتبارُه من العلامات التي تُمَيِّزُ المسلمين و سيرَهَم التي يَخْتَصُّون بها(٤)حتىٰ إنه يُعرف به قتيلُ المسلمين مِن غَيرهم(٥)، وكونُه إحياءً للسُّنَّة(٦)وتشبهاً بالصالحين بنيَّةٍ صحيحةٍ(٧)كالاقتداء بهم، لا بِنِيَّة الشُّهرة بالطاعة وبحُسْنِ الحال وإيْهَامِ الناس بصَلَاحِهِ(٨)، وكونُه مِن تزيين الشَّعَر وتنظيفِه، ولذا كَثُر اشتغالُ السَّلَفِ بهذه السُّنَّة، فترىٰ المؤرخين يقولون في التراجم: وكان يخضب، وكان لا يخضب(٩).

ومِن ثَمَّ فالخُلَاصةُ أن الخِضَابَ عند الفُقَهاء دائرٌ بينَ الإِبَاحَةِ والسُّنِّيَّة، فلا يمكن تَخْطِئَةُ مَن تَرَك الخِضَابَ؛ لوجود خلافٍ فِي المسألة، وحتىٰ مَن خضبَ بالسوادِ لا يُمكن تفسِيقُه أو تخطئتُه، لوجودِ خلافٍ في المسألة، حتىٰ دَار الأمرُ بين الإباحة والكراهة التنزيهية والحُرْمَة، إلا إن اقترن بفعله تدليسٌ وخداع وغررٌ فيحرُم باتفاق، والله أعلم.

ولقد دار المحدثون بينَ هذه المذاهب الفقهية عملًا واتباعًا، فيُمكننا اعتبارُ الخضابِ قرينةً علىٰ اتباعِ الراوي للسُّنَّة، ومِن ثَمَّ توثيقُه مِن جانب الديانة دون جانب الحفظ والضبط، إلا إنه علىٰ الجانب الآخر لا يُمكِنُنَا أن نجعلَ تركَ الخِضَاب أو حتىٰ الخضابَ بالسواد قرينةَ طعنٍ في ديانة الراوي؛ لعدم اتفاقِ الفُقَهَاء علىٰ حُرمته، وهذا ما سيتضح بالأدلة في المطالب التالية إن شاء الله.

---

(١)المجموع، (١/ ٢٩٤).

(٢)أخبار القُضَاة، ص (٥٧٨).

(٣)المُغْني، لابن قُدَامة، (١١/ ٣٥٣).

(٤)المبسوط، (١٠/ ١٩٩).

(٥)مسائل الإمام أحمد، رواية ابن هانيء، مسألة(٩١٤)، (١/ ١٨٣). وأحكام أهل المِلَل مِن الجَامِع للخلال، (١/ ٢٩٥).

(٦)المغني، لابن قدامة، (١/ ١٢٥).

(٧)أَسْنَىٰ المطالب، (١/ ٥٥١).

(٨)صحيح مسلم بشرح النووي، (٣/ ١٤٩). وحاشية العدوي علىٰ كفاية الطالب، (٤/ ٣٣٣).

(٩)الحاوي، (٢/ ٢٥٧). ونَيْل الأوطار، (١/ ١٤٤). وعون المعبود، (١١/ ٢٥٧).

المطلب الثالث: الخِضَاب عند المُحَدِّثِيْن.

إذا نظرنا في كتب تراجم المحدثين سنجدُ اهتِمامًا بموضوع الخِضَاب، ويمكن الحديث في هذا المطلب مِن خلال عدة مسائل:

المسألة الأولى: التَّلْقِيْب:

أطْلَقَ المُحَدِّثُونَ بعضَ الألقاب التي تَدُل على كَون الراوي قد التزم بسُنَّة الخضاب، فالبعضُ يُلَقَّبُ بالخَضِيبِ؛ لاستعمالِه الخِضَاب بالحُمْرَة؛ اتباعًا للسنة[1]. أو يُلقب بالأَحْمَرِي؛ لأنه كان يخضب بالحِنَّاء[2]. يقول ابنُ أبي حاتم بعد أن نقل بسنده قولَ أَحْمَد بْن سِنَانٍ الْوَاسِطِيّ: رَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ أَحْمَرَ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ: يَعْنِي أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْخِضَابَ اتِّبَاعًا لِلسُّنَّةِ"[3].

الثانية: الأَوصاف المُتعَلِّقة بالخِضَاب:

هناكَ وصفٌ يتعلق بهذه المسألة، وهو قولهم: "كان لا يُغَيِّرُ"، ومعناه لا يغير بياض شَيْبِه، أو لا يَخْضِب[4]. ومثله: "يُغَير"، يعني: يَخْضِب؛ قال مُعَاوِيَةُ بْنُ إِسْحَاقَ: "سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ: أَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَخْضِبُ ؟، قَالَ : نَعَمْ، قَدْ كَانَ يُغَيِّرُ"[5]. ويُلحق به وصفُهم اللحيةَ بالصَّفْرَاء. فقد قال عَبْدُ الوَاحِدِ بنُ أَيْمَنَ: "رَأَيْتُ عُبَيْدَ بنَ عُمَيْرٍ ... وَلِحْيَتُهُ صَفْرَاءُ". فعَلَّق الذهبيُ قائلًا: "هُوَ مِنْ خِضَابِ السُّنَّةِ"[6]. وكذا قولُهم: "أحمر الرأس واللحية". فالمُراد أنه يخضب[7]. والفرق بين: يخضِب، ويُصَفِّر، أن الخِضَاب يكون بالحِنَّاء والكَتَم، فيكون لونُه بَيْن الحُمرة والسواد وهو إلى الحمرة أقربُ.

---

(١)الأنساب، (٥/ ١٤٢).

(٢)تاريخ الإسلام، (٧/ ٦٦١). ويُلاحَظ أنها تُطْلَق في الأصل على المنسوب إلى أحمر، بطن مِن الأزد. الأنساب، (١/ ١٤٥).

(٣)آداب الشافعي ومناقبه، ص(٥٢).

(٤)معجم الصحابة، للبغوي، (٢/ ٢٦) والطبقات الكبير، (٣/ ١٧٤).

(٥)الطبقات الكبير، (٣/ ١٤٥و٢٠٠و٢٤٤و٣٧٢).

(٦)السير، (٤/ ١٥٧).

(٧)تاريخ الإسلام، (٣/ ٨٥٤) و(٥/ ٦٥٤).

وأما ما كان بالوَرْس والزَّعْفَران[1] فقد أطلقوا عليه تَصفِيرًا، وقد يكون سببَ التصفيرِ غسلُ الخِضَاب، بأن يَخْضِب لحيتَه بالحناء ثم يَغْسِلُه فتراه أصفر[2]، لذا نَجِد في عبارات بعضِ المُحدِّثين: "كان يُصَفِّر لحيته ولا يخضِب" أو "يُصفر لحيته كأنها الذهب". أو "يخضِب رأسَه ويُصفِّر لحيَتَه"[3]. وكل ذلك مِن السُّنَّة؛ ولذا يُقال مَعَ التصفير: كان يخضب بالصُّفْرَة، للفَرق بينه وبينَ خِضَاب الحِنَّاء[4]. مع أن خضابَ الصُّفْرة قد يكون مُسْتَهْجَنًا في بعض الأزمِنَة؛ فقد كان معاويةُ ﷺ يخضِبُ لحيتَه بالصّفْرَةِ، كَأَنَّ لِحْيَتَهُ الذَّهَبُ، قال الذهبي: "كَانَ ذَلِكَ لائِقا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَاليَوْمَ لَوْ فُعِلَ لاسْتُهْجِنَ"[5].

الثالثة: خِضَاب السَّوَاد:

مِن المحدثين مَن امتَنَعَ عن الرواية والكتابة عن الشخص؛ لكونه خالف خِضَاب السُّنَّة فخضبَ بالسَّوَاد، يقول أبو جعفر الرازي عيسى بنُ ماهان: "لَمْ أَكْتُبْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، لأَنَّهُ كَانَ يَخْضِبُ بِالسَّوَادِ"[6]. وكذا فعل أبو المليح مَع حماد بن أبي سليمان[7]. والظاهرُ أن هذا لا يَضُر؛ لأن المسألة خلافيةٌ كما تقدم. ولذا قال الذهبي: "وَكَذَا تكلم من لَا يفهم فِي الزُّهْرِيّ؛ لكونه خضب بِالسَّوَادِ، وَلبس زِيّ الْجند، وخدمَ هِشَامَ بنَ عبد الْملك. وَهَذَا بَاب وَاسع[8]، وَالْمَاء إِذا بلغ قُلَّتَيْنِ لم يَحْمِل الْخبث،

---

(١)الطبقات الكبير، (٤/ ١٦٨).

(٢)تهذيب الكمال، (١٥/ ٧٩).

(٣)تهذيب الكمال، (٢٣/ ٤٥١).

(٤)إكمال مغلطاي، (٥/ ٣٦٥). وتاريخ الإسلام، (٢/ ٢٥٨و٥٤٠).

(٥)السير، (٣/ ١٢١).

(٦)السير، (٧/ ٣٤٧).

(٧)السير، (٥/ ٢٣٦).

(٨)أظن- والله أعلم- أن مراده بسَعَةِ الباب كونَه يحتمل الخلاف ووجهات النظر حسب الأدلة الشرعية، فلا يُنكَر على المخالف في مسألة خِلافية، ولا يُعتبر فعله إخلالًا بالسُّنَّة.

وَالْمُؤمنُ إِذا رَجَحَت حَسَـنَاتُه، وَقَلَّتْ سـيِّآتُه فَهُوَ مِن الْمُفْلِحِين، هَذَا إن لَو كَانَ مَا قيل فِي الثِّقَة الرِّضَى[1] مُؤثرًا، فَكيف وَهُوَ لَا تَأْثِير لَهُ"[2].

وقد كان الخضـابُ بالسـوادِ سـببًا في انخِدَاع مالكٍ بالزهري، قال مالك: "وَيَقْدَمُ عَلَيْنَا الزُّهْرِيُّ وَهُوَ شَابٌّ، فَنَزدَحِمُ عَلَى بَابِه". عَلَّق الذهبيُ قائلًا: "كَأَنَّ مَالِكا انخَدَعَ بِخِضَابِ الزُّهْرِيِّ، فَظَنَّه شَابّا"[3].

لكنني أظن السببَ ليس السواد، فقد حَدَثَ قريبٌ مِن هذه القِصَّة حتى بالخِضَابِ الأحمر. دخل أَحْمَدُ الْبِطْرَوْشِيُّ الخَضِيبُ على أبي الفضل بن عياض فلم يُوَفِّهِ حَقَّ التَّعَارُفِ، فَقَالَ: أَتَعْرِفُنِي ؟، قَالَ أَبُو الْفَضْلِ: وَلا أُنْكِرُكَ، فقال: أنا أحمد البطروشي فَقَامَ إِلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَقَالَ كَالْمُعْتَذِرِ: إِنَّمَا تَنَكَّرْتَ عَلَيَّ بِالْخِضَـابِ الأَحْمَرِ، فَانْبَعَثَ أَبُو جَعْفَرٍ يذكر مَن خَضَـب مِن الأنبياء قَبْلَ نَبِيِّنَا عليهم السـلام، وَوَصَلَ ذَلِكَ بِسَرْدِ الأحاديث الواردة في خضاب نبينا ﷺ وَتَسْمِيَةِ مَنْ خَضَبَ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ بِمَوَالِدِهِمْ وَوَفَيَاتِهِمْ وَبِلْدَانِهِمْ، ثُمَّ ذَكَرَ الْخَاضِبِينَ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَالِفِينَ ...."[4]. ومع أن الخضابَ قد يُحدث تَنكُّرًا، بمعنى أن لا يعرف الشخصُ صاحبَه، إلا أنه مع ذلك تَمَسَّك بِهِ الرواةُ؛ اتِّبَاعا للسُّنَّة.

الرابعة: تَرْكُ الخِضَاب:

ولكون الخِضَـاب سـنةً متبعةً في ذلك الزمان، فقد اسـتنكر كثيرٌ مِن المحدثين وبعضُ الوُلَاة ترْكَ أهلِ العلم الخضـابَ، فقد قَالَ بَعْضُ وُلاةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لِمَالِكٍ: "يَا أَبَا عبد الله، مَالك لَا تَخْضِـبُ كَمَا يَخْضِبُ أَصْحَابُكَ ؟، فَقَالَ لَهُ مَالك: لم يبْق عَلَيْك من العَذْل إلا أَنْ أَخْضِبَ"[5].

---

(١) وتصح: الرَّضِي، وهما بمعنى المَرْضِيِّ، والله أعلم. المعجم الوسيط، (١/ ٣٥١).

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم، ص(٢٦). وطبقات الشافعية الكبرى، (٩/ ١١٣).

(٣) حقًا؛ فقد وُلد مالك ولِلزهري أربعون سنةً تقريبًا، فمتى رآه شابًا. السير، (٥/ ٣٤٤).

(٤) المُعجم في أصحاب القاضي الصدفي، لابن الأبار، ص(٣٥).

(٥) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص(٤١).

لكن الظاهر أن مالكًا ترك الخِضَاب اجتهادًا، ولم يتركه تكا سُلًا ولا رَدًّا للسُّنَّة كما فَهِم الوالي، فقد قال إِسْحَاقُ بنُ عِيسَىٰ الطباع: "رَأَيت مَالكَ بن أَنَسٍ لَا يَخْضِبُ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ تَرْكِهِ الْخِضَابَ فَقَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ عَلِيًّا كَانَ لَا يَخْضِبُ"[1].

وهذه القصــةُ مما يؤكد أن تركَ الخضــاب داخلٌ تحت الخلاف الفقهي المعتبر، وكل ما كان مِن هذا القبيل لا يمكن الطعنُ علىٰ الراوي بسببه، والله أعلم.

وهناك أ سبابٌ أخرىٰ لترك الخ ضاب، منها: كثرةُ العبادة، يقول إِبْرَاهِيمُ بنُ الهَيْثَمِ البَلَدِيُّ: "بَلَغَ آدَمُ بن أبي إياس نَيِّفًا وَتِسْعِيْنَ سَنَةً، وَكَانَ لا يَخْضِبُ، كان أ شغل مِن ذلك أن يخ ضب، يعني مِن العبادة"[2]. ويرىٰ البعض عدمَ قبول هذا السبب، قال ابنُ الجوزي: "ومِن الزهاد مَن يلبس الثوبَ المُخَرَّق ولا يخيطه ويترك إ صلاح عمامته وتسريح لحيته ليُرَىٰ أنه مَا عنده من الدنيا خيرٌ، وهذا مِن أبواب الرياء، فإن كان صادقًا فِي إِعْرَا ضِه عَنْ أَغْرَا ضِه كَمَا قيل لداود الطَّائِي: ألا تُسرح لِحْيتك، فَقَالَ: إني عنها لمشــغولٌ، فلْيَعْلَم أنه ســلَكَ غيرَ الجَادَّةِ؛ إذ ليســت هذه طريقةُ الرســول ﷺ ولا أ صحابِهﷺ؛ فإنه كان يُسرح شعره وينظُر فِي المِرْآةِ ويدهن ويتطيب، وَهُوَ أ شغل الخلق بالآخرة، وكان أَبُو بَكْر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يخ ضِبَان بالحناء والكتم، وهما أخوفُ ال صحابة ﷺ وأزهدُهُم، فمن أدعىٰ رُتْبَةً تزيد عَلَىٰ السُّنَة وأفعالِ الأكابر لم يُلتفت إليه"[3].

وقد يكون تركُ الخِضَــاب؛ لأَن أهلَ البلد يزعمون حُرْمَتَه، فيتركه العالم لذلك، مشــيًا علىٰ عادتهم تركًا للفتنة والشُّهْرَة[4]، فقد أخرج ابنُ سعد في طبقاته[5] بسنده إلىٰ عُرْوَةَ بْن عَبْدِ اللهِ بْنِ قُشَيْرٍ قَالَ: لَقِيتُ أَبَا جَعْفَرٍ وَقَدْ قَصِعَتْ لِحْيَتِي، فَقَالَ: مَا لَكَ عَنِ الْخِضَابِ؟، قَالَ: قُلْتُ: أَكْرَهُهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ،

---

(١) العلل، لأحمد، (٢/ ٧٢).

(٢) تهذيب الكمال، (٢/ ٣٠٥).

(٣) تلبيس إبليس، ص(١٥١).

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي، (١٤/ ٨٠).

(٥) الطبقات الكبير، (٣/ ١٩٤).

قَالَ: فَاصْبغْ بِالْوَسمَةِ ، فَإِنِّي كُنْتُ أَخْضِبُ بِهَا حَتَّىٰ تَحَرَّكَ فَمِي ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ أُنَاسًا مِنْ حُمْقَىٰ قُرَّائِكُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ خِضَابَ اللِّحَىٰ حَرَامٌ ، وَأَنَّهُمْ سَأَلُوا مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، أَوِ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ خِضَابِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: كَانَ يَخْضِبُ بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ، فَهَذَا الصِّدِّيقُ قَدْ خَضَبَ قَالَ: قُلْتُ: الصِّدِّيقُ ؟، قَالَ: نَعَمْ وَرَبِّ هَذِهِ الْقِبْلَةِ، أَوِ الْكَعْبَةِ، إِنَّهُ الصِّدِّيقُ".

وقد يكون تركُه؛ لانْعِدَام سببِه ومُوْجِبِه، قَالَ رجل لأم دَاوُد الوابشية: أَكَانَ شُرَيْح يخضب لحيته؟، فَقَالَت: كَانَت أُمُّك تخضِب ؟، أَي أَن شُرَيحا كَانَ كَوْسَجًا"[1]. فالكَوْسَج هو قَلِيلُ شَعَرِ اللِّحْيَة، أو الذي لا شَعَرَ له[2]. ومن ثم لا يَحْتَاج إِلَىٰ خَضب، مع أن هناك مَن كان يخضِب وهو قليل الشعر[3].

الخامسة: الخضاب والدِّيَانَة:

اعتبر كثيرٌ مِن العُلَمَاء الخِضَابَ سببًا لإِجَازَةِ التحديثِ وعِلَّةً للعَدَالَة، فقد قال عَبدُ الرَّزَّاق: "كَانَ سُفْيَانُ إِذَا حَدَّثَنَا عَنْ شَيْخٍ قُلْنَا لَهُ: كَيْفَ هَذَا ؟، قَالَ: كَانَ حَسَنَ الْخِضَابِ"(٤). وقال عَبْدَان: "كُنَّا مَعَ أَبِي بكر بْنِ أَبِي شيبة فِي جِنَازَة بن البراد، فأقبل أَبُو هشام الرفاعي مخضوبَ اللِّحْيَة، فقلت لأبي بكر: ما تقول فِي أَبِي هشام، قَالَ: ألا تَرَوْنَ إِلَيْه، مَا أحسنَ خِضَابَه !"(٥).

وقد استدل بِهَا البعضُ علىٰ الجَرح والتعديلِ في جانب الديانة، قَالَ الفَسَوِي: "سَمِعْتُ إِنْسَانًا يَقُولُ لِأَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ: عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ ضَعِيفٌ ؟، قَالَ: إِنَّمَا يُضَعِّفُهُ رَافِضِيٌّ ـ مُبْغِضٌ لِآبائه، لو رَأَيت لِحْيَتَهُ وَخِضَابَهُ وَهَيْئَتَهُ لَعَرَفْت أَنَّهُ ثِقَةٌ(٦). يقول الخطيبُ: "فاحتَجَّ أحمدُ بنُ يونس علىٰ ثِقَةِ عبدِ الله العُمَرِي بما ليس حُجّةً؛ لأن حُسْن الهَيْئة مما يَشْتَرِك فيه العَدْلُ والمَجْرُوح"(٧).

---

(١)العلل لأحمد، رواية ابنه، (٢/ ٤٩٩).

(٢)المحكم، (٩/ ١٢٤). ولسان العرب، (٢/ ٣٥٢).

(٣)تهذيب الكمال، (٢٤/ ٣٧٥). وتاريخ الإسلام، (٥/ ١٤٦).

(٤)الكامل، لابن عدي، (١/ ١٦٤).

(٥)الكامل، لابن عدي، (٧/ ٥٢٨).

(٦)المعرفة والتاريخ، (٢/ ٦٦٥).

(٧)الكفاية، (١/ ٣١١).

إلا إنني أَرَىٰ أَن أَحمد بنَ يُونس قد احتج بظاهر حالِه وتمسكِهِ بالسنة علىٰ ديانَتِه فقط، وهذا ما سبَقَنِي إليه السَّخَاوِيُّ فقال: "وإن أمكَن أن يُقَال: لعله أرادَ أن تَوَسُّمَه يقضِي بعدالته فضلًا عن دِينِه ومُرُوءته و ضبطِه، لكن يندفِعُ هذا في العُمَرِي بِخُصُوصِه بأن الجمهور علىٰ ضَعْفِه، وكثيرًا ما يُوجد مدحُ المرء بأنك إذا رأيت سَمْتَه علِمْتَ أنه يخشَىٰ اللهَ"(١).

ومِن ثَمَّ فالسخاوِيُ يوافِقُ علىٰ كون الخِضَاب قرينةً للتعديل في جانب الديانة عند عدَم ما يُضَادُّهَا، والله أعلم.

بل إن البعض يُسأل عن الراوي فلا يزيد علىٰ ذِكْر خِضَابه، سُئل إبراهيم بنُ موسىٰ عن إسماعيل بنِ عياش: كيف هو في الحديث ؟، قال: حسنُ الخضاب(٢).

والبعض يهتَم بتحديدِ ثبوت الخِضَاب مِن عَدَمِه، قال يعقوب بن سفيان: "قلت لابن بُكَير: تثبت خِضَابَ حَرْمَلَةَ ؟، قَالَ: نَعَمْ"(٣).

فالظاهر أنهم كانوا يُرَكِّزُون عليها؛ دلالةً علىٰ اهتمامِ صاحِبِهَا بإحياء السُّنَة، لذا كان أحمدُ بنُ حنبل يفرحُ بِمَن يفعلُها إحياءً للسنة(٤). وليس لِفَرْضِيَّتِهَا؛ فقد قال عبدُالعزيز بنُ المختار: قلت لعبد الله الداباج: الخضابُ فريضةٌ هو ؟، قال: والله لقد رأيت مسلمَ بنَ يسار لا يخضِب(٥).

فالخضاب قرينة علىٰ الديانة ما لم يُوجد غيرُها، وما لم تُعارَض بغيرِهَا. لذا كَانت عبارةُ الهيثم بن عمران محددةً في قوله: "رأيت إِسْمَاعِيل بْن عُبَيد اللَّهِ بْن أَبي المهاجر - وكان مِن صالِحِي المسلمين- يخضِب رأسه ولحيتَه"(٦).

---

(١)فتح المغيث، للسخاوي، (٢/ ٢٦).

(٢)الجرح والتعديل، (٢/ ١٩٢).

(٣)المعرفة والتاريخ، (١/ ١٤٨).

(٤)السير، (١١/ ٣٣٥).

(٥)إكمال مغلطاي، (١١/ ١٨٥).

(٦)تهذيب الكمال، (٣/ ١٤٦).

والظاهرُ أنه لا علاقة للخضـاب بالضـبطِ والإتقان، ولكنّ بعضُ العلماء - رحمهم الله- أرادوا بذلك أن يُفَرِّقُوا بين مَن يَتمسَّكُ بالسُّنَّة ومَن لا يتمَسَّكُ بها على حسب مَذَاهِبِهم في الخضاب، الحقيقةُ أن المسألة ليست فرضًا، ومن ثَمَّ لا يُنكَر على مَن لم يخضِب، ويمكن أن يُستدَل بالخضاب على تَدَيُّن الشخصِ وعدالَتِه مِن جِهة الديانة فقط. وليس تفريقًا بين السُّنَّةِ والشيعَةِ؛ لأن كثيرًا مِن كبار علماء السنة كانوا لا يخضِبُون.

وإن كان الحافظُ ابنُ كثير قال في الشافعي: "يخضبُ بِالْحِنَّاءِ مُخَالَفَةً لِلشِّيعَةِ"[1].

يريد أنه بِخِضَابِه تمسَّكَ بالسنة التي لا يَتَمسَّك بها غيرُ أهلها، ولا يعني أن مَن لم يخضِب يكون غير سُنِّي.

كذلك فالخطيبُ البغدادي يجعَلُ هذا مِن آداب المحدِّث، كما ترجم لذلك في الجامع فقال: "تَغْيِيرُ شَـيْبِهِ بِالْخِضَـابِ مُخَالَفَةً لِطَرِيقَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ". ويقول الخطيب: "لَمْ يَزَلْ صَـبْغُ اللِّحْيَةِ مِنْ زِيِّ الصَّالِحِينَ، وَزِينَةِ الْفُضَلَاءِ الْمُتَدَيِّنِينَ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ"[2].

ولذا قال عبدُ الله بنُ أحمد بنِ حنبل: "قال أبي: رَأَيت النَّاس فِي مَسْـجِد الْجَامِع، كَأَنَّهُ ذكر قِلَّةَ الخِضَاب، قَالَ أَبُو عبد الرَّحْمَن: فَخَضبَ"[3].

ومما يُدَلِّلُ على أنه تَمَسُّكٌ بالسُّنَّة قولُ أحمد - و سُئِلَ عَنِ الْخِضَابِ وَتَغْيِيرِ الشَّيْبِ ؟- قَالَ: مَا أَحْسَنَهُ !، يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ، تَغْيِيرِ الشَّيْبِ مِنَ السُّنَّة"[4]. وقال: "إِنِّي لَأَرَى الشَّيْخَ الْمَخْضُوبَ فَأَفْرَحُ بِهِ. وَذَاكَرَ رَجُلًا، فَقَالَ: لِمَ لَا تَخْتَضِبُ ؟، فَقَالَ: أَسْتَحِي. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"[5]. وقال: "مَا أَزْهَدَ أَصْحَابَنَا - يَعْنِي الْمُحَدِّثِينَ- فِي الْخِضَابِ !، مَا أَدْرَكْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَّا وَهُمْ يخضبون، إلا سفيان بن عيينة ووكيع وَمُعَاذَ بْنَ مُعَاذِ بن معاذ. ثُمَّ قَالَ: كَانَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاش وَالْكُوفِيُّونَ كُلُّهُمْ. ثُمَّ قَالَ: وَالْبَصْرِيُّونَ كُلُّهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ"[6].

---

(١)البداية والنهاية، (١٤/ ١٤٠).

(٢)الجامع لأخلاق الراوي، (١/ ٣٧٨).

(٣)العلل، لأحمد بن حنبل، (١/ ٥١٨).

(٤)الوقوف والترجل، ص(١٣٤).

(٥)المغني، لابن قدامة، (١/ ١٢٥).

(٦)الوقوف والترجل، ص(١٣٦).

وقول النووي: "كان الشافعيُ -رحمه الله- يخضب لِحيته بالحناء، وتارة بِصُفْرَة؛ اتباعًا للسُّنَّة"[1].

ولِمَا لِهَذِهِ الخلفِيَّة وذلك الانطِبَاع الذي ينتُج عن الخِضَاب مِن أَثَر عظيم في الدلالة على تَمَسُّك الرجل بالسُّنة قال الأعمَشُ: "إني لأرى الشيخ يخضب لا يروِي شيئًا مِن الحديث فأشتهي أن ألطمه"[2]. كأن الخِضَاب علامةُ الصالحين والمتمسكين بالسنة حتى أوجب عليهم الأعمش أن يكونوا مِن المحدثين، فسبحان رب العالمين.

وإذا كان الخضابُ قرينةً على الديانة، فهذا لا يعني أن تركَه قرينةٌ على عدمها؛ وذلك لاختلاف الناس في استحبابه، ولذا تَجِدُ في عباراتهم الوصفَ بالصلاح مع عَدَمِ الخضاب كقولهم: "كان مِن خِيَار الناس، لا يخضِب"[3]. وقول جرير بن عبد الحميد: "رأيت مُوسَى بن أَبي عائشة لا يخضب، وكَانَ إِذَا رأيته ذَكَرْتَ الله؛ لرؤيته"[4]. وقول أحمد بن سيار في نوح بن حبيب: "صاحبَ سُنَّةٍ وجَماعةٍ، ورأيتُهُ لا يَخْضِب"[5]. وسأزيد هذا الأمر توضيحًا في المطلب الخامس إن شاء الله.

السادسة: الجمع عند التعارض:

إذا وجدنا في ترجمةٍ أنه كان يخضِب وأنه كان لا يخضب، فيُحمَل ذلك على أنه كان لا يخضب ثم خضب، فنَقَلَ كُل عالِمٍ ما وَصَل إليه، خاصة وأن هناك مَن خَضَب بأَخَرة[6]، أو أنه كان يخضِب أحيانًا ويترُك أحيانًا[7]. أو على أنه كان يخضب بالصُّفرة يُصَفِر، لا يخضِب بالحِنَّاء[8]. أو على أنه خَضَب ثم تركه[9]. أو على أنه يخضب شيئًا ويتركُ شيئًا، فمنهم مَن خضب رأسَه وترك لِحيَتَه[10]. والله أعلم.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات، (١/ ٦٤).

(٢) تاريخ بغداد، (١٠/ ٩).

(٣) تهذيب الكمال، (٦/ ١٩٥).

(٤) تهذيب الكمال، (٢٩/ ٩٢).

(٥) التكميل في الجرح والتعديل، (١/ ٤٠٨).

(٦) تاريخ بغداد، (١٠/ ١٤٧). وتاريخ دمشق، (٢١/ ١٧٤) و(٤٣/ ٣٤٦). وتهذيب الكمال، (١٨/ ٤١٠) و(٢٠/ ٤٨٠).

(٧) تاريخ الإسلام، (٣/ ١٤٢). والطبقات الكبير، (٩/ ٢٠٧). ومسند ابن الجعد، ص(٢٨١). وإكمال مغلطاي، (٥/ ٤٠٦).

(٨) السير، (٤/ ٢٤٣). وإكمال مغلطاي، (٥/ ٤٠٦).

(٩) معرفة الصحابة رضي الله عنهم، لأبي نُعَيم، ص(٨٠). وتاريخ الإسلام، (١٤/ ٣٣٠).

(١٠) السير، (٣٠/ ٢٣٧).

المطلب الرابع: اهتِمَامُ مُؤَرِّخِي المُحَدِّثِين بِذِكْرِ الخِضَاب وعدمه.

قد يَظُن البعضُ أن الو صف بالخِ ضَاب قد نَدَر ذِكْرُه في كُتب التراجم، ولكن الحقيقة عكسُ ذلك، حيث اهتَمَّ المترجِمُون بنقلِ هذا الو صفِ و ضدِه كثيرًا في كُتُبِهم، فقد نقل الخطيبُ هذا النص: "مات سَلم بن قادم ببغداد يوم الجمعة، لِسِت عَشرة يومًا مَضَت مِن ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين، يعني: ومائتين، وكان في لِحْيَتِه أثرُ الخضـاب". و هذا النص: "مات يَحْيَىٰ بْنُ عَبْد الحميد الحماني بِسُرَّ- مَن رَأَىٰ، فِي شهر رمضان، سنة ثَمان وعشرين، وكان أول مَن مَات بسامرا مِن المحدثين الذين أقدموا، وكان لا يخضب"[1].

و كذا الحال في وَفَاةِ الأَوْزَاعِي، حيث نَقَل الذهبيُ هذا النص: "سَـبَبُ مَوْتِ الأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ اخْتَضَـبَ وَدَخَلَ الحَمَّامَ الَّذِي فِي مَنْزِلِهِ، وَأَدْخَلَتْ مَعَهُ امْرَأَتُهُ كَانُونًا فِيْهِ فَحمٌ، لِئَلا يُصِـيْبَهُ البَرْدُ، وَأَغلَقَتْ عَلَيْهِ مِنْ بَرًا، فَلَمَّا هَاجَ الفَحمُ، ضَعُفَتْ نَفْسُهُ، وَعَالَجَ البَابَ لِيَفْتَحَهُ، فَامْتَنَعَ عَلَيْهِ، فَأَلْقَىٰ نَفْسَهُ، فَوَجَدْنَاهُ مُوَسِّدا ذِرَاعَهُ إِلَىٰ القِبْلَةِ"[2]. وكان يَكفِي ذِكرُ سَنَةِ الوفاة فقط.

ومِنهم مَن اهتم بتحديدِ بدايةِ الخضاب، يقول أحمد بن حنبل: "مَاتَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدي وَهُوَ ابن ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَقَدْ خَضَّبَ قبل ذَلِك بِسَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً"[3].

بل اهتموا بتحديد الوصف الدقيق، كقولهم: يخضب بالسَّوَاد[4]. أو بالوَسِمَة[5]. أو بالحُمْرَة[6]. أو بالصُّفْرَة[7]. أو يخ ضب خ ضابا حَ سَنًا[8]. أو إلى الصُّفْرَة خ ضابُه[9]. أو يخ ضب بالحِنَّاء[10]. أو بحِنَّاء

---

(١)تاريخ بغداد، (١٠/ ٢٠٩) و(١٦/ ٢٥١).

(٢)السير، (٧/ ١٢٧).

(٣)العلل، (٣/ ٨٢).

(٤)تاريخ الإسلام، (٤/ ٥٢٤).

(٥)السير، (٤/ ٥٤٢).

(٦)تاريخ الإسلام، (٤/ ٦٤٢).

(٧)السير، (٤/ ١٩٢).

(٨)تاريخ الإسلام، (٤/ ١٢٤٤).

(٩)تاريخ الإسلام، (٥/ ٥٣).

(١٠)تاريخ الإسلام، (٥/ ١٤٦).

وكَتَم[1]. أو بحناء شديد الحُمْرَة[2]. أو يَخْضِب بالحِنّاء خضابًا ليس بالقَانِي[3]. أو حَسَن الخضاب[4]. مما يدلل ويؤكد أن هذه القضية كانت تشغل بالهَم جدا، وأنهم ركزوا جدا في صفات الرواة وعَقَلوها جيدًا.

وتجدهم يَصِفُون الراوي بأنه إذا كان لم يسمع مِن شيخه إلا أنه أدركه ورآه يخضب، يقول ابن المديني: "الأعمش لم يحمل عَنْ أنس إنما رآه يخضب، ورآه يصلي"[5].

بل إن الرواة أنفسَهُم اهتموا بعَمَلِيَّة الخِضَاب نفسِهَا، حتى الضرير منهم كان يخضِب على قدر استِطَاعَتِه، فقد ورد في ترجمة محمد بن القاسم بن خلاد أنه كان ضريرًا يخضِب بالحُمرة خضابًا ليس بالمُشَبَّع[6]. وجاء عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن أَنَّهُ كَانَ يُخَضِّبُ بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ حَتَّى يُقِيمَ خِضَابَهُ[7].

وقد تعمدتُ ذِكْر هذا المطلب؛ لأُبَيِّن اهتمامَ المحدثين بهذا الوصف نقلًا وتوصيفًا دقيقًا، مما يُدَلل على أنهم تعمدوا ذِكْرَه، ولم يكن ذِكرُه مِن قَبِيل السَّرد والحِكَاية وَوَصْفِ المظهرِ فقط، كما قرأتُ في مقدمة الطبقات الكُبرى[8]، حيث قال المحقق مبينًا منهجَ ابنِ سعد: "ويهتم بوصفِ المظهر الخارجي لصاحب الترجمة؛ ليتمكن القارئ مِن تَصَوُّرِه قدرَ الإمكان، فيبينُ نوعَ الخضاب الذي يخضِب به شعره ولحيته ...".

---

(١)السير، (٤/ ٦١٩).

(٢)السير، (٥/ ٤٤).

(٣)تاريخ الإسلام، (٥/ ١٠١٠). وليس بالقَانِي، أي ليس بشديد الحُمْرَة، والله أعلم. لسان العرب، (١٥/ ٢٠٥).

(٤)تاريخ الإسلام، (٥/ ٢٣٥).

(٥)تهذيب الكمال، (١٣/ ٢٦٩).

(٦)تاريخ بغداد، (٤/ ٢٩٤).

(٧)الطبقات الكبير، (٧/ ١٥٥).

(٨)الطبقات الكبرى، ص(٦٥).

اللهم إلا أن يكونَ المُحَقِّقُ يقصد أن ابنَ سعد قد اهتَم بهذا المظهَر ليَخْرُجَ منه بنتيجةٍ، لا لمجردِ السَّرْد والحِكَاية، والله أعلم، فهذا المطلَبُ وما قبلَه وبعدَه مما يُؤكد دَوْر هذا الوصف وعلاقته بالجَرْح والتعديل، ومِن هؤلاء العلماء المهتمين بذكر الخضاب ونقله:

عليُّ بنُ الجعد في مسنده[1]. وابنُ سعد في طبقاته[2]. وأحمدُ بن حنبل – وقد سرَد فصلًا لمن خَضَب مِن المُحدثين[3]– كما في العِلَل رواية ابنه[4]. والفَسَوِيُّ في المعرفة[5]. وابنُ أبي خَيثَمَة في تاريخه[6]. وأبو زُرْعَة الدمشقي في تاريخه[7]. وبَحْشَل في تاريخه[8]. وابنُ حِبَّان في ثِقَاتِه[9]. والخطيبُ في تاريخ بغداد[10]. وابنُ عساكر في تاريخ دمشق[11]. والمِزِّي في تهذيبه[12]. والذهبيُّ في تاريخ الإسلام[13]. ومُغلطَاي في إكماله[14]. وابنُ كثير في التكميل في الجرح والتعديل[15]. وابن قُطلُوبغَا في ثقاته[16].

---

(١) ص(٧٦و١١٠و١١٣و١١٦و٢٨١) وغيرها كثير.

(٢)(٣/ ١٧٣و٤٤٣) و(٤/ ١٦٧) و(٥/ ٢١) و(٧/ ١٤٠) و(٨/ ٩٧) و(٩/ ٤٩٢).

(٣)(١/ ٥٢١).

(٤)(١/ ١٨٨و٤٢٣و٥١٨).

(٥)(١/ ١٣٧و١٤٨) و(٢/ ٦٤٩).

(٦)(١/ ٢١٩و٢٣٤و٢٣٦).

(٧)ص(٢٧٦و٣٩٦و٤٠٣).

(٨)ص(١٤٨و١٤٩و٢٠٣و٢١٣و٢٢٩).

(٩) (٣/ ٥٣و٥٥و٢٢٢)و(٧/ ٣٤١و٤٨٤)و(٨/ ٢٣٢)و(٩/ ٢٨٦).

(١٠) (٢/ ٢٢و٣٥و٥٠و١٣٧و٥٨٠)و(٦/ ٦٧٨).

(١١) (٥/ ١٢٥و٢٦٠)و(٧/ ٩٠)و(٨/ ١٩٧).

(١٢) (١/ ٢٧٨و٢٨٦و٤٣٠)و(٢/ ١٢٩و١٨٢)و(٤/ ٩٠).

(١٣) (٣/ ١٨٧و٢٦٢و٢٧٧).

(١٤) (٣/ ١٥٨و٢٧٦)و(٤/ ١٤٧و١٩٦)و(٥/ ١٤٥).

(١٥) (١/ ٤٠٩و٤٩٠)و(٢/ ١٧١و٢٠٩).

(١٦) (٦/ ١١و٢٨٥)و(٧/ ١٢٥و١٩١).

المطلب الخامس: مَن كان لا يَخْضب، ومَن خَضَب بالسَّوَاد.

سأذكُر في هذا الفَصْل - مِن خلال مَسْأَلَتَيْن - مجموعةً ممن وُصفوا بكونهم لا يخضِبُون أو خَضَبُوا بالسَّوَاد، وأذكر مَع كلِ واحدٍ خُلَاصة حالِه عند الحافظ ابن حَجَر، حتىٰ نتحقق: هل تَرْكُ الخضابِ طعنٌ في الديانة، أو أنه يُعتبَر مِن باب الخِلَاف الفِقْهِي الذي يَسَعُ المسلمين كما بينتُ سابقا؟، وهذا ما أكده النووي[1]. وإن كان الذهبيُ قد أَشار إلىٰ نتيجةِ مَسْأَلَةٍ مِن مَسْأَلَتَيْ هذا المَطْلَب بقوله: "وَكَذَا تَكَلَّمَ مَن لَا يَفْهَم فِي الزُّهْرِيّ؛ لكَونه خَضَب بِالسَّوَادِ وَلبس زِيّ الْجند وخَدَمَ هِشَامَ بنَ عبد الْملك. وَهَذَا بَابٌ وَاسعٌ، وَالْمَاءُ إِذا بَلَغ قُلَّتَيْنِ لم يَحْمِل الْخَبَث، وَالْمُؤمنُ إِذا رَجَحَت حَسَنَاتُه، وَقَلَّتْ سيِّآتُه فَهُوَ مِن الْمُفْلِحِين، هَذَا إن لَو كَانَ مَا قيل فِي الثِّقَة الرِّضَى مُؤثرًا، فَكيف وَهُوَ لَا تَأْثِير لَهُ"[2].

وقَبْلَ ذِكْر المَسْأَلَتَيْن أُنبِّه علىٰ أن هذا الوصفَ يُمَاثِلُه قولُهم: "ناصِل[3] الخِضَاب"[4]؛ لأنها بمعنىٰ: لم يخضِب لِحيته. وكذا قولُهم: "أبيض الرأس واللحية"[5].

المسألة الأُوْلَى: مَن كان لا يخضِب:

١ - سعيدُ بنُ المسيب[6]. قال ابنُ حجر: "أحد العلماء الأَثْبَات الفقهاء الكبار ... اتفقوا علىٰ أن مُرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المَدِيني: لا أعلم في التابعين أوسعَ علمًا منه"[7]. وقال العِجلي: "كان رجلًا صالحًا فقيهًا". وقال أبو حاتم: "ليس في التابعين أنبل مِن سَعِيد بْن المُسَيَّب"[8].

---

(١)صحيح مسلم بشرح النووي، (١٤/ ٨٠).

(٢)الرواة الثقات المُتكلم فيهم، ص(٢٦). وطبقات الشافعية الكبرىٰ، (٩/ ١١٣).

(٣)يعني: ليس علىٰ لِحيته خضاب. مختار الصحاح، ص(٢٧٦).

(٤)تاريخ الإسلام(٤/ ٤١١).

(٥)تاريخ بغداد، (٩/ ٢٠).

(٦)الطبقات الكبير، (٧/ ١٤٠).

(٧)التقريب، ص(٢٤١).

(٨)تهذيب الكمال، (١١/ ٧٤).

٢-عمرو بن دِينار المَكي[١]. قال ابنُ حَجَر: "ثقة ثبت"[٢]. وذكر الذهبيُ أنه شـيخ الحَرَم في زَمَانِه ومِن كِبَار أهل الفضل والجلالة[٣].

٣- محمد بن مُسلم بن تدرُس[٤]. قال ابنُ حجر: "صدوق إلا أنه يدلس"[٥].

٤- ميمون بن مهران[٦]. قال ابنُ حجر: "ثقة فقيه ... كان يُرسـل"[٧]. وقال أبو المليح الرقّي: "ما رأيت أحدًا أفضل مِن ميمون بن مهران". وقال الذهبي: "كان من العابدين"[٨].

٥- محمد بن حَسَّان بن خالد السَّمْتِي[٩]. قال ابنُ حجر: "صدوق لَيِّن الحديث"[١٠].

٦- محمد بن صالح كَيْلَجَة[١١]. قال ابن حجر: "ثقة حافظ"[١٢].

٧- محمد بن عبد الرحيم صَـاعِقَة[١٣]. قال ابنُ حجر: "ثقة حافظ"[١٤]. وقال نصر بنُ أحمد الحافظ: "كان مِن أصحاب الحديث المأمونين"[١٥].

---

(١)الطبقات الكبير، (٨/ ٤١).

(٢)التقريب، ص(٤٢١).

(٣)السير، (٥/ ٣٠١).

(٤)الطبقات الكبير، (٨/ ٤٢).

(٥)التقريب، ص(٥٠٦).

(٦)الطبقات الكبير، (٩/ ٤٨٤).

(٧)التقريب، ص(٥٥٦).

(٨)تهذيب الكمال، (٢٩/ ٢١٦). والسير، (٥/ ٧٣).

(٩)تاريخ بغداد، (٣/ ٨٤).

(١٠)التقريب، ص(٤٧٣).

(١١)تاريخ بغداد، (٣/ ٣٣٢).

(١٢)التقريب، ص(٤٨٤).

(١٣)تاريخ بغداد، (٣/ ٦٣٢).

(١٤)التقريب، ص(٤٩٣).

(١٥)تهذيب الكمال، (٢٦/ ٧).

٨- محمد بن الفرج الأزرق[١]. قال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"[٢].

٩- محمد بن منصور بن داود الطوسي[٣]. قال ابن حجر: "ثقة"[٤].

١٠- محمد بن يحيى بن أبي سَمِينَة[٥]. قال ابن حجر: "صدوق"[٦].

١١- أحمد بن إبراهيم بن كثير الدَّوْرَقِي[٧]. قال ابن حجر: "ثقة حافظ"[٨].

١٢- أحمد بن محمد بن إبراهيم[٩]. قال ابن حجر: "ثقة"[١٠].

١٣- إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرَة[١١]. قال ابن حجر: "ثقة حافظ، تَكَلَّم أحمد في بعض سماعه"[١٢].

١٤- إسحاق بن إسماعيل اليَتِيم[١٣]. قال ابن حجر: "ثقة، تُكُلّم في سماعه من جرير"[١٤].

١٥-الحسن بن الصباح[١٥]. قال ابنُ حجر: "صدوق يهم، وكان عابدًا فاضلًا"[١٦].

---

(١)تاريخ بغداد، (٤/ ٢٦٩).

(٢)التقريب، ص(٥٠٢).

(٣)تاريخ بغداد، (٤/ ٤٠٩).

(٤)التقريب، ص(٥٠٨).

(٥)تاريخ بغداد، (٤/ ٦٥٥).

(٦)التقريب، ص(٥١٢).

(٧)تاريخ بغداد، (٥/ ١٠).

(٨)التقريب، ص(٧٧).

(٩)تاريخ بغداد، (٦/ ٤٣).

(١٠)التقريب، ص(٨٣).

(١١)تاريخ بغداد، (٧/ ٧٨).

(١٢)التقريب، ص(٩٣).

(١٣)تاريخ بغداد، (٧/ ٣٥٢).

(١٤)التقريب، ص(١٠٠).

(١٥)تاريخ بغداد، (٨/ ٣٠١).

(١٦)التقريب، ص(١٦١).

الثانية: مَن خَضَب بالسَّوَاد:

١- موسى بن طلحة بن عبيد الله[١]. قال ابنُ حجر: "ثقة جليل"[٢]. وقال العِجْلِي: "رجل صالح". وقال ابنُ خِرَاش: "مِن أَجِلَّاء المُسلمين"[٣].

٢- نافع بن جُبير بن مُطعم[٤]. قال ابنُ حجر: "ثقة فاضل"[٥]. وقال ابنُ حِبَّان: "كان مِن خِيَار الناس"[٦].

٣- بكر بن عبد الله المُزَنِي[٧]. قال ابنُ حجر: "ثقة ثبت جليل"[٨]. وقال حُمَيد الطويل: "كَانَ بَكْرُ بنُ عَبْدِ الله مُجَابَ الدَّعْوَةِ"[٩].

٤- حجَّاج بنُ أرطاة[١٠]. قال ابنُ حجر: "صدوق كثير الخطأ والتدليس"[١١].

٥-عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج[١٢]. قال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل"[١٣]. وقال مخلد بن الحسين: "مَا رَأَيْتُ خَلقًا مِنْ خَلقِ اللهِ أَصْدَقَ لَهْجَة مِنِ ابْنِ جُرَيْجٍ".

---

(١)الطبقات الكبير، (٧/ ١٦١).

(٢)التقريب، ص(٥٥١).

(٣)تهذيب الكمال، (٢٩/ ٨٤).

(٤)الطبقات الكبير، (٧/ ٢٠٤).

(٥)التقريب، ص(٥٥٨).

(٦)تهذيب الكمال، (٢٩/ ٢٧٥).

(٧)الطبقات الكبير، (٩/ ٢١٠).

(٨)التقريب، ص(١٢٧).

(٩)السير، (٤/ ٥٣٥).

(١٠)تهذيب الكمال، (٥/ ٤٢٤).

(١١)التقريب، ص(١٥٢).

(١٢)إكمال مغلطاي، (٨/ ٣٢٣).

(١٣)التقريب، ص(٣٦٣).

وَقال عَبْدُ الرَّزَّاق: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَلَاةً مِنِ ابْنِ جُرَيْجٍ". وقال أحمد بن حنبل: "كان صاحب تعَبُّدٍ وتهجُّد"[1].

٦- محمدُ بنُ مسلم، ابنُ شهاب الزهريُ[2]. قال ابنُ حجر: "الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته"[3]. وقال مالكٌ: "بَقِيَ ابْنُ شِهَابٍ، وَمَا لَهُ فِي النَّاسِ نَظِيْرٌ"[4]. فقد صدق الذهبيُ فهو باب واسعٌ، وقد رأينا مِن خلال أحكام ابن حجر تَوَفُرَ جانبِ الديانة في حق الصِّنْفَيْن، وزِدتُ الأمر تأكيدًا بأقوال غيرِ الحافظ، مما يُثبت أن كثيرًا ممن لم يخضب أو خضب بالسواد، كان مِن صالِحِي المسلمين وعلمائهم، بل وأئمتِهِم الكِبَار، ولكنهم لم يخضِبُوا أو خضبوا بالسواد، ليس ردًا للسُّنَّة، ولكن لآراء فقهيةٍ قالوا بها، ومذاهب تَبَنَّوْهَا، واللهُ أعلم.

---

(١)السير، (٦/ ٣٣٠و٣٣٢).

(٢)السير، (٧/ ٣٤٧).

(٣)التقريب، ص(٥٠٦).

(٤)السير، (٥/ ٣٣٦).

المطلب السادس:
الحَقَائِقُ العِلْمِيَّةُ، والأَحْكَامُ الحَدِيْثِيَّةُ المتعلقة بالخضاب.

المسألة الأولى: الحَقَائِق العِلمِيَّة:

هُنَاك أحكامٌ حديثية تتعلق أو تنتُج عن الوصف بـــ: "كان يخضب"، وقبلَ الحديث عنها لابد أن نُدرِك عدةَ حقائق تَم استنتاجُهَا مِن خلال الدراسة، ومن هذه الحقائق:

١- الوصف بـــ: كان يخضب، لا عَلاقَة له بضبط الراوي وحفظِه أو عِلمِه وخبرته الحديثية، أعني علم الدراية، إلا إنه قرينةٌ قويةٌ على صَلَاح الراوي وتمسُّكِه بالسُنَّة، ولذا فمِن النادِر كونُ الموصوفِ بهذا مُتَّهَمًا في حديثِه مِن جهة الدِّيَانة، لذا فسأقومُ بعدَ قليلٍ بعَمَلِ دراسةٍ لمن وُصِفوا بهذا الوصف مِن رُواة الكتب الســتة مِن خلال: تهذيبِ الكمال والتقريبِ وغيرهما؛ لأؤكد هذه الحقيقة، وأنهم إن اتُّهِمُوا فغالبًا مِن جانب الضبطِ دون الدِّيَانَة، وقليلٌ منهم مَن اتُّهِم في ديانته، ولا ضَيْر؛ فلكلِ قاعدةٍ ما يشُذ عنها، ولا ينقُضُهَا.

ومِن ثَمَّ فيُمكن استخدامُ هذا الوصف كقرينةٍ للترجيح – فيما يَخُص العَدَالَة- ما لم تُعارضه قرينةٌ أخرى أقوى مِنه، وإلا فليُبَحَث عن مُرَجِّحٍ، ويكون النظرُ في سائر حال الراوي هو الفيصل.

٢- قد يُطلِق البعضُ وصفَ: يخضِب، على الخِضَاب بالسواد، لذا ينبغي التأكد مِن المراد بمُراجعة الترجمة في أكثر مِن مصــدر. فقد قال الذهبيُ في ســليمان بن علي الأمير: "وَلِيَ البَصْرَــةَ مُدَّةً، وَكَانَ يَخْضِبُ، وَقَدْ شَابَ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِيْنَ سَنَةً"[1]. فيُفهم مِن هذا أنه يخضِب بالحِنَّاء، والواقعُ أنه كان يخضب بالسَّواد، فقد نقل المِزِّيُ هذا النصَ: "قَال الأَصْمَعِيُّ، عَنْ جعفر بْن سُلَيْمان بْن علي: خضب أبي لحيَتَه بالسواد؛ مِن كثرة الشيب وله عشرون سنة"[2].

---

(١)السير، (٦/ ١٦٣).

(٢)تهذيب الكمال، (١٢/ ٤٦).

٣-هناك أنواعٌ مِن الخضاب ذُكِرَت في كُتُب التراجم، لكنها لا تدخل معنا، مثل خضاب اليَدِ، نَقَل ابنُ سعد بسنده إلى خَارِجَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: "كَانَ بِأَبَانَ وَ ضَحٌ كَثِيرٌ، فَكَانَ يُخَضِّبُ مَوَا ضِعَهُ مِنْ يَدِهِ، وَلاَ يُخَضِّبُهُ فِي وَجْهِهِ"[1].

وكذا خضاب الرِّجْل، قال أَبُو داود السجستاني في حق أبي الحُوَيرِث: "كان يخضِب رجلَيه، أُرَاه لمعنى"[2]. أظنه يريد بالمعنى المَرَض، والله أعلم.

المسألة الثانية: الأحكامُ الحديثية:

هناكَ مجموعةٌ مِن الأحكام الحديثية التي تتعلق بالوصف بـ: كان يخضب، ومنها:

الحكم الأول: الجرح والتعديل.

قد يَظُن البعضُ أن الوصف بـــ: كان يخضِب"، تعديلٌ للشخص، ومدحٌ له، والحقيقةُ أن هذا الظنَ سليمٌ، وله وِجْهَةٌ مِن النظر؛ ذلك لأن وصف الأئمةِ لشخصٍ بكونه كان يخضب، إقرارٌ وإخبار منهم بأنه مِن المتمسكين بالسنة، ومِن ثَم فإذا وصفوه بهذا الوصف وسكتوا فلم يذكروا فيه جرحًا، غَلَب على الظن عدالَتُه، خاصــة إذا كان الذي وصــفَه بهذا إمامُ جرحٍ وتعديل، إذ لو كان الراويةُ مجروحًا في دينه لَصَرَّحُوا بذلك.

مِن هنا، إذا لم نَجِد في الراوي جرحًا ولا تعديلًا، سوى وصفه بكونِه يخضب، أَمِنَّا جانبَ عدالَتِه، ويبقى جانبُ ضبطِه، فيُمكننَا النظرُ في قَرَائِن أُخرَى تُبَيِّن لنا هذا الجانب، خاصةً إذا كان هذا الراوي مكثرًا.

وإذا وُجد في الراوي جرحٌ أو تعديلٌ يُعارض وصفَ الصلاح المُسْتَدَل عليه بكونِه يخضِب، فعند ذلك يكونُ العملُ بقواعدِ التعارض، مع ترجيح ما يَجِبُ ترجيحُه ساعَتَها.

والخلاصــةُ أنه يُمكن اعتبارُ هذا الوصــفِ مِن ألفاظِ التعديل الضِّــمْنِي في جانب الدِّيَانَة فقط، والمعروفُ أن التعديلَ الضمني يُعمل به عند انعِدَام التعديل الصريح، وانعدامِ ما يُعارضه مِن جَرح صريح، وكذلك الأمرُ هنا، والله أعلم.

---

(١)الطبقات الكبير، (٧/ ١٥١).

(٢)تهذيب الكمال، (١٧/ ٤١٥).

وقد يقولُ قائلٌ: لماذا لم يذكُر الحافظُ ابنُ حجر في خلاصةِ أحوال رواةِ التقريب هذا الوصف مع أنه مذكور في تراجم رواة تهذيب الكمال، فلو كان كما قُلْتَ: لَذَكَرَه مستدلًا به على ديانة الراوي ؟، والجوابُ أنه لم يَترك له لعدمِ أهميته، ولكن لأن الحافظ استبدله بعباراتِه المعروفة، كثقة وصدوق وغيرِها، فهذا الوصفُ ليس مِن عبارات التعديل الحديثيَّة؛ لأنه يُحقق جانبَ الديانة فحسب، دون جانب الضبط، فهو دليل جُزئي على العَدَالة، فالحافِظ لا يمكن أن يَذْكُر في خُلاصة حال الراوي كلمةً تدل على جانب الديانة دون جانب الضبط، هذا هو السبب في رأيي؛ بدليل أنني ذكرت سابقًا أن بعض العلماء حينما سُئِل عن الراوي أشار إلى أنه كان يخضب، فهذا إقرارٌ بصِحة كون هذا الوصفِ دليلًا جزئيًا على التعديل، وللحافِظِ ابنِ حجر ما يراه، ولغيرِه ما يِرَوْنَه، فليس وصفُ: كان يخضب، منفصلًا تمامًا ومُنْفكًا عن جهة الجرح والتعديل، والله أعلم.

ويُمكنني تأكيدُ هذا الحكم الذي توصلت إليه، مِن خلال عملِ دراسة لتراجم مَن وُصِفُوا بكونهم يخضِبون مِن رُواة الكتب الستة، ومقارنةِ تَرجمتهم في تهذيب الكمال، بِخُلَاصَة حالِهم التي ذَكَرَهَا الحافظُ في التقريب، لنلاحِظَ أن هؤلاء جميعًا -إلا واحدًا وعلى خلافٍ فيه - أُمِن فيهم جانبُ الديانة، ومَن جُرحَ منهم جُرحَ في جانب الضَّبْط فقط، ومِن هؤلاء:

١- أحمد بن محمد بن حنبل[١]. قال ابنُ حجر: "أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة"[٢].

٢- إسحاق بن راهويه[٣]. قال ابن حجر: "ثقة حافظ مجتهد، قرينُ أحمد بن حنبل، ذَكَر أبو داود أنه تَغَيَّر قبل موته بيسير"(٤).

٣-إسحاق بن إسماعيل الرَّمْلِي(٥). قال ابن حجر: "صدوق، أخطأ في أحاديث"(٦).

---

(١)تهذيب الكمال، (١/ ٤٤٥).

(٢)التقريب، ص(٨٤).

(٣)تهذيب الكمال، (٢/ ٣٨٧).

(٤)التقريب، ص(٩٩).

(٥)تهذيب الكمال، (٢/ ٤٠٨).

(٦)التقريب، ص(١٠٠).

فهنا يتضح أنه مأمون الديانة بقوله: "صدوق"، وأن الخلل في ضبطه. ذلك لأننا حينما نُراجع الأقوالَ فيه فسنجد النسائي قال: "صالح"، وأبو نعيم قال: "حدث بأحاديث مِن حفظه فأخطأ فيها"(١).

٤-إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المُهَاجِر(٢). قال ابن حجر: "ثقة"(٣).

٥-بَشَّار بن موسى الشيباني(٤). قال ابنُ حجر: "ضعيف، كثير الغلط، كثير الحديث"(٥). وضعفُه المذكور هو ضعفُ الضبط، فقد ضَعَّفَهُ الفلَّاسُ والبُخَاري وأبو داود السجستاني وابنُ معين والنسائي وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: "يتكلمون فيه، ويُنكر عَنِ الثقات، وهو شيخ". فالظاهر أنهم عابوا جانب ضبطِه لا ديانته، لذا كان ابنُ المديني وأحمد يُحَسِّنا القول فيه، قال أحمد: "كان معروفا، صاحب سنة". وقال ابنُ المديني: "ما كان ببغداد أصلب منه فِي السُّنَة". وقال ابنُ عدي: "رجل مشهور بالحديث، ويَروي عن قوم ثقات، أرجو إنه لا بأس بِهِ، ولم أر فِي حديثه شيئًا مُنْكَرًا. وقد كَتَب الحديثَ الكثير، وحدَّث عنه الناس، وقول مَن وَثَّقَه أقربُ إِلَى الصواب ممن ضَعَّفَه"(٦).

٦- ثابت بن موسى الزاهد(٧). قال ابن حجر: "ضعيف الحديث"(٨).

وهذا - أيضًا- أُمِنَت ديانَتُه وكان الخَلَلُ في ضبطِه، ولذا نقل ابنُ عدي أنه كان رجلًا صالِحًا، أُدخِلَت عليه أحاديثُ؛ فاتُهِم بِسببها(٩). ويقول العُقَيلي: "كان ضريرًا عابدًا، وحديثُه باطلٌ ليس له

---

(١)تهذيب الكمال، (٢/ ٤٠٨).

(٢)تهذيب الكمال، (٣/ ١٤٦).

(٣)التقريب، ص(١٠٩).

(٤)تهذيب الكمال، (٤/ ٩٠).

(٥)التقريب، ص(١٢٢).

(٦)تهذيب الكمال، (٤/ ٨٥وما بعدها).

(٧)تهذيب الكمال، (٤/ ٣٧٩).

(٨)التقريب، ص(١٣٣).

(٩)تهذيب الكمال، (٤/ ٣٧٩).

أصل، ولا يتابِعُه عليه ثقةٌ". وقال ابنُ حبان: "كان يُخطئ كثيرًا، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[1]. ومِن ثَم يُحمل تكذيبُ ابنِ معين له على إرادة الخطأ لا تعمد الكذب، وتوثيق مُطينٍ له على جانب الديانه والصلاح[2]، ويكونوا قد اختَلَفُوا في ضبطِه، ولكن ديانَتُه ثابتةٌ، والله أعلم.

٧- جَنْدَل بنُ وَالِق[3]. قال ابنُ حَجَر: "صدوق، يَغلط ويصحف"[4]. هذا أيضا يُظهر ضمانَ جانب ديانته، ووجودَ خَلَلٍ في ضبطه، ومِن ثَمَّ قال أبو حاتم: "صدوق". وقال البَزَّارُ: "ليس بالقَوِيِّ". و قال مُسلم: "متروك الحد يث". و قال أبو زُر عة: "صَحَّفَ". وخرَّجَ الحاكِمُ حديثَه في المستدرك(٥). ولخَّصَ ابنُ حجر كلَّ ذلك بما يُؤكد النتيجةَ التي أقول بها دائمًا في حق مَن خَضَبُوا.

٨- الحُسَين بن علي الجعفي(٦). قال ابنُ حجر: "ثقة عابد"(٧). لا حاجَةَ إلى التوضيح في مثلِ هذا الراوي؛ فأَمْنُ جانبِ عدالته واضحٌ من قوله: "ثقة"، وقوله: "عابد"، والله أعلم.

٩- حُصَين بن عبد الرحمن السلمي(٨). قال ابن حجر: "ثقة، تَغَير حفظُه فِي الآخِرِ"(٩).

١٠- خالد بن خِداش الأزدي(١٠). قال ابن حجر: "صدوق، يُخطئ"(١١).

١١- داود بن عمرو بن زهير(١٢). قال ابن حجر: "ثقة ... مِن كبار شيوخ مُسلم"(١٣).

---

(١)إكمال مغلطاي، (٣/ ٨٤).

(٢)ميزان الاعتدال، (١/ ٣٦٨).

(٣)تهذيب الكمال، (٥/ ١٥٢).

(٤)التقريب، ص(١٤٣).

(٥)إكمال مغلطاي، (٣/ ٢٥٠). وتهذيب الكمال، (٥/ ١٥١ وما بعدها).

(٦)تهذيب الكمال، (٦/ ٤٥٣).

(٧)التقريب، ص(١٦٧).

(٨)تهذيب الكمال، (٦/ ٥٢٢).

(٩)التقريب، ص(١٧٠).

(١٠)تهذيب الكمال، (٨/ ٤٩).

(١١)التقريب، ص(١٨٧).

(١٢)تهذيب الكمال، (٨/ ٤٣٠).

(١٣)التقريب، ص(١٩٩).

١٢-عبد الله بن شبرمة(١). قال ابن حجر: "ثقة"(٢).

١٣- عبد الأعلى بن حماد بن نصر(٣). قال ابن حجر: "لا بأس به"(٤).

١٤- عبد الرحمن بن سلَّام بن عبيد(٥). قال ابن حجر: "صدوق"(٦).

١٥- عبد الرحمن بن عمر بن يزيد(٧). قال ابن حجر: " ثقة، له غرائب"(٨).

١٦- عبد السلام بن حرب(٩). قال ابن حجر: "ثقة حافظ، له مناكير"(١٠).

١٧- عطاء بن أبي رباح(١١). قال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال ... وقيل: إنه تغير بآخَرَةٍ، ولم يكثُر ذلك مِنه"(١٢).

١٨- علي بن عبد الله بن عباس(١٣). قال ابن حجر: "ثقة عابد"(١٤).

١٩- عمر بن هارون بن يزيد(١٥). قال ابنُ حجر: " متروك، وكان حافظًا"(١٦).

---

(١)تهذيب الكمال، (١٥/ ٧٩).

(٢)التقريب، ص(٣٠٧).

(٣)تهذيب الكمال، (١٦/ ٣٤٨).

(٤)التقريب، ص(٣٠٧).

(٥)تهذيب الكمال، (١٧/ ١٦٣).

(٦)التقريب، ص(٣٤٢).

(٧)تهذيب الكمال، (١٧/ ٢٩٨).

(٨)التقريب، ص(٣٤٧).

(٩)تهذيب الكمال، (١٨/ ٦٩).

(١٠)التقريب، ص(٣٥٥).

(١١)تهذيب الكمال، (٢٠/ ٧٦و٨٤).

(١٢)التقريب، ص(٣٩١).

(١٣)تهذيب الكمال، (٢١/ ٣٨).

(١٤)التقريب، ص(٤٠٣).

(١٥)تهذيب الكمال، (٢١/ ٥٣٠).

(١٦)التقريب، ص(٤١٧).

هذا الراوي الوحيد الذي شَــذَّ مِن القاعدة، مَع العلم بأن مُراجعة أقوالِه قَد تَجعل – علىٰ رأيي– الخللَ في ضَــبْطِه وليس ديانَته، فيكونُ داخلًا في القاعدة؛ لأن فيه خلافًا بينَ النُّقَّاد، فمنهم مَن حَسَّــن الرأي فيه، ومنهم مَن اتَّهَمَه بالكَذِب، حتىٰ الناقد الواحد قد تجدُ عنه اختلافًا في حُكم هذا الرجل، وحتىٰ حفظه نفسه اختَلَفَ فيه النقاد: فابنُ حجر يصفُه بالحفظ، والذهبي يصفه بِسُوء الحفظ، ولكنه قد وُصف بتمسكه الشديد بالسنة ودفاعه عنها، وأَرَىٰ أن اتهامَه كان بسبب المناكير التي وقعت في حديثه، وهذه المناكيرُ لم يكن سـبَبُها تعمدَ الكذب، لكن ســوءُ الحِفظ، ولذا فأَولىٰ الأقوال عندِي فيه كلمةُ الذهبي: "وكان مِن أوعية العِلم علىٰ ضــعفِه وكثرة مناكيره، وما أظنه ممن يتعمد الباطِل". حتىٰ ابن حجر لم يستَطِع أن يُكذِّبَه صراحةً، ذلك لِمَا سبق مِن تَضَارُب الأَقوال وإنكارِ بعضِ النُّقَّاد لما نُقل عنهم مِن اتهامه، وها أنا ذا ســوف أذكُر بعضَ ما قِيل فيه، ليُعلم أنني أخرجتُه مِن القاعدة علىٰ رأيٍ ترجح لي وليس اتفاقًا.

هناك مَن ذَكَر تضعيفَه نقلًا عن غيره، مثل ابْن سعد قال: "كتب الناس عَنْهُ كتابا كبيرا، وتركوا حديثَه". وقَال البُخارِيُّ: "تكلم فيه يَحْيَىٰ بْنُ مَعِين". وَقَال ابْنُ عدي: "يُقَال: إنه لقي ابْنَ جُرَيْج بمكة، وكان حَسَن الوجه، فسأله ابْن جُرَيْج: ألك أخت ؟، قال: نعم. فتزوج بأخته، فَقَالَ: لعل هَذَا الحُسن يكون فِي أُخته كما هُوَ فِي أخيها، فتفرد عن ابْن جُرَيْج، وروىٰ عنه أشياء لم يروها غيرُه". وَقَال أحمد بْن سَيَّار المروزي: "كَانَ كثير السماع، روىٰ عنه: عفانُ بن مسلم، وقتيبة بْن سَعِيد، وغير واحد من أهل الحديث ويُقال: إن مرجئة بلخ كانوا يَقَعُون فيه، وكان أَبُو رجاء -يعني قُتيبة – يُطْرِيه ويُوثقه". وَسُئل أحمد بْن حنبل فَقَالَ: ما أقدر أن أَتَعَلَّق عَلَيْهِ بشيءٍ، كَتبت عَنْهُ حديثًا كثيرًا. فقيل لَهُ: قد كانت لَهُ قِصَّة مَعَ ابْن مهدي. فَقَالَ: بلغني أنه كَانَ يحمل عَلَيْهِ، ولا أدري ما كانت قصتُه، فقيل لأحمد: فتروي عَنْهُ ؟ فَقَالَ: قد كنت رويت عَنْهُ شيئا. وَروي عن أحمد بْن حنبل أنه قال: "لا أروي عَنْهُ شيئًا". وَقَال ابنُ مَعِين: "ليس بشيءٍ". وفي رواية: "ليس هُوَ ثقة". وَفي رواية: "ضعيف". وَفي رواية: "يكذب". وَقَال إبراهيم بْن يعقوب الجوزجاني: لم يقنع الناس بحديثه. وَقَال النَّسَائي، وصــالح بْن محمد الحافظ، وأبو علي الحافظ: متروك الحديث. وَقَال زكريا بْن يحيىٰ الســاجي: فيه

ضـعف. وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: ضـعيف. وَقَال أَبُو نعيم الحافظ: حدث عن ابْن جُرَيْج، والأَوزاعِيّ، و شعبة بالمناكير، لا شيء. وَقَال التِّرْمِذِي: سمعت محمدًا يقول: عُمَر بْن هارون مقارب الحديث، لا أعرف لَهُ حديثا ليس لَهُ أصل إلا هَذَا الحديث .... قال: ورأيتُه حسن الرأي فِي عُمَر بْن هارون"(١).

٢٠- عمرو بن مَرزُوق الباهلي(٢). قال ابن حجر: "ثقة فاضل، له أوهام"(٣).

٢١- القاسم بن معن بن عبد الرحمن(٤). قال ابن حجر: "ثقة فاضل"(٥).

٢٢- قتادة بن الفُضَيل(٦). قال ابن حجر: "مقبول"(٧). وقال ابن شاهين: "ثقة". وذكره ابن حِبَّان في الثقات. وقال أبو حاتم: "شيخ". وخرج له أبو عوانه في المستخرج(٨). فالظاهر أنه صدوق.

٢٣- كامل بن طلحة(٩). قال ابن حجر: "لا بأس به"(١٠).

٢٤- محمد بن أبان السلمي(١١). قال ابن حجر: " صدوق، تَكَلَّم فيه الأزديُّ"(١٢). والظاهر أن كلامَ الأزدي فيه بسبب حفظِه؛ فقد قال: "ليس بذاك". ويظهر أن مراده بقوله: "ليس بذاك"، أي

---

(١)تهذيب الكمال، (٢١/ ٥٢٣وما بعدها).

(٢)تهذيب الكمال، (٢٢/ ٢٢٩).

(٣)التقريب، ص(٤٢٦).

(٤)تهذيب الكمال، (٢٣/ ٤٥١). والسير، (٨/ ١٩٠).

(٥)التقريب، ص(٤٥٢).

(٦)تهذيب الكمال، (٢٣/ ٥١٩).

(٧)التقريب، ص(٤٥٣).

(٨)تهذيب الكمال، (٢٣/ ٥١٩). وثقات ابن شاهين، ص(١٨٩). ومستخرج أبي عوانة، (١/ ١٦٩).

(٩)تهذيب الكمال، (٢٤/ ٩٩).

(١٠)التقريب، ص(٤٥٩).

(١١)تهذيب الكمال، (٢٤/ ٢٩٥).

(١٢)التقريب، ص(٤٦٥).

في الحفظ؛ فقد قال ابنُ حبان: "ربما أخطأ". وقال مَسْـلَمَة: "ثقة، روىٰ عنه أبو داود وبَقِي بن مَخْلَد"(١).

٢٥-الشافعي(٢). قال ابنُ حجر: "المُجَدِّد لأمر الدين علىٰ رأس المائتين"(٣).

٢٦- محمد بن عجلان(٤). قال ابنُ حجر: "صدوق، إلا أنه اختَلَطَت عليه أحاديثُ أبي هريرة ﷺ"(٥).

٢٧- محمد بن كثير العبدي(٦). قال ابنُ حجر: "ثقةٌ، لم يُصِب مَن ضَعَّفَه"(٧).

٢٨-محمد بن يزيد بن محمد بن كثير(٨). قال ابن حجر: "ليس بالقوي"(٩).

٢٩-مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود(١٠). قال ابن حجر: "ثقة"(١١).

٣٠-المغيرة بن مقسم(١٢). قال ابن حجر: "ثقة، متقن إلا أنه كان يدلس ..."(١٣).

٣١-موسىٰ بن إسماعيل المنقري(١٤). قال ابن حجر: "ثقة ثبت ... ولا التفات إلىٰ قول ابن خراش: تَكَلَّم الناسُ فيه"(١٥).

---

(١)تهذيب التهذيب، (٩/ ٣).

(٢)تهذيب الكمال، (٢٤/ ٣٧٥).

(٣)التقريب، ص(٤٦٧).

(٤)تهذيب الكمال، (٢٦/ ١٠٧).

(٥)التقريب، ص(٤٩٦).

(٦)تهذيب الكمال، (٢٦/ ٣٣٦).

(٧)التقريب، ص(٥٠٤).

(٨)تهذيب الكمال، (٢٧/ ٢٨).

(٩)التقريب، ص(٥١٤).

(١٠)تهذيب الكمال، (٢٨/ ٣٣٥).

(١١)التقريب، ص(٥٤٢).

(١٢)تهذيب الكمال، (٢٨/ ٤٠١).

(١٣)التقريب، ص(٥٤٣).

(١٤)تهذيب الكمال، (٢٩/ ٢٦).

(١٥)التقريب، ص(٥٤٩).

٣٢-نافع بن جبير بن مطعم(١). قال ابنُ حجر: "ثقة فاضل"(٢).

٣٣-هشام بن عمار بن نصير(٣). قال ابن حجر: "صدوق مُقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثُه القديم أصح"(٤).

٣٤- هوذة بن خليفة(٥). قال ابن حجر: "صدوق"(٦).

٣٥- هِلَال بن العلاء(٧). قال ابن حجر: "صدوق"(٨).

٣٦- وهب بن بقية(٩). قال ابن حجر: "ثقة"(١٠).

٣٧-يحيى القطان(١١). قال ابن حجر: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة"(١٢).

فالظاهر مِن هذه التراجم أَمَّنُ جانب الديانة في أصحابها، وإن لم تكن كل التراجم التي قيل فيها هذا، ومِن ثم تكون النتيجةُ غيرَ استقرائية، صحيح هذا، لكن لا يُشترط دائمًا استقراءُ جميعِ النتائج، ما دامت القرائنُ وأقوالُ الأئمة التي نقلتُها تدعَمُ النتيجة، ولم يكن غرضي الاستقراء، بل مجرد

---

(١)تهذيب الكمال، (٢٩/ ٢٧٥).

(٢)التقريب، ص(٥٥٨).

(٣)تهذيب الكمال، (٣٠/ ٢٥٤).

(٤)التقريب، ص(٥٧٣).

(٥)تهذيب الكمال، (٣٠/ ٣٢٣).

(٦)التقريب، ص(٥٧٥).

(٧)تهذيب الكمال، (٣٠/ ٣٤٨).

(٨)التقريب، ص(٥٧٦).

(٩)تهذيب الكمال، (٣١/ ١١٧).

(١٠)التقريب، ص(٥٨٤).

(١١)تهذيب الكمال، (٣١/ ٣٤٠).

(١٢)التقريب، ص(٥٩١).

الدعم والتأكيد، وإذا كانت هذه الدراسة اقتصرت على تهذيبِ الكمال، فسأدعمها بتراجم أخرى من السير.

٣٨-مطرف بن عبد الله بن الشخير(١). قال ابن حجر: "ثقة عابد فاضل"(٢).

٣٩- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(٣). قال ابن حجر: "ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور، قال ابنُ عيينة، عن الزهري: ما رأيت قرشيًا أفضل منه"(٤).

٤٠- محمد بن سيرين(٥). قال ابن حجر: "ثقة ثبت عابد كبير القدر"(٦).

٤١- طاوس بن كيسان(٧). قال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل"(٨).

٤٢-القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق(٩). قال ابن حجر: "ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه"(١٠).

٤٣-عبد الله بن كثير بن عمرو(١١). قال ابن حجر: "القاريء، أحد الأئمة صدوق"(١٢).

٤٤-عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي(١٣). قال ابن حجر: "ثقة، مكثر عابد ... اختلط بأخرة"(١٤).

---

(١)السير، (٤/ ١٩٢).

(٢)التقريب، ص(٥٣٤).

(٣)السير، (٤/ ٣٩٧).

(٤)التقريب، ص(٤٠٠).

(٥)السير، (٤/ ٦٠٨).

(٦)التقريب، ص(٤٨٣).

(٧)السير، (٥/ ٤٤).

(٨)التقريب، ص(٢٨١).

(٩)السير، (٥/ ٦٠).

(١٠)التقريب، ص(٤٥١).

(١١)السير، (٥/ ٣١٩).

(١٢)التقريب، ص(٣١٨).

(١٣)السير، (٥/ ٣٩٨).

(١٤)التقريب، ص(٤٢٣).

٤٥-منصور بن المعتمر(١). قال ابن حجر: "ثقة ثبت، كان لا يدلس"(٢).

٤٦-عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي(٣). قال ابن حجر: "ثقة جليل"(٤).

٤٧-شعبة بن الحجاج(٥). قال ابن حجر: "ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول مَن فَتَّش بالعراق عن الرجال، وذَبَّ عن السُنة، وكان عابدًا"(٦).

٤٨- سفيان الثوري(٧). قال ابنُ حجر: "ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة ... وكان ربما دلس"(٨).

٤٩-يزيد بن هارون(٩). قال ابن حجر: "ثقة متقن عابد"(١٠).

كل ما تقدم وغيرُه يدعم صحةَ الحكم الذي ذكرته، والله أعلم.

ويُمكن للبعض أن يقول: إن كتب الضعفاء قد ذُكِر فيها أُنَاس يخضبون، فكيف تقول بأن الخضاب غالبًا قرينةٌ على التوثيق الضِّمْنِي في جانب الديانة ؟.

والجواب أولًا أنني قلتُ: غالبا، ولم أقل دائمًا، وثانيًا: ليس كلُّ مَن ذُكر في كتب الضعفاء يكون ضعفُه في جانب الديانة، فرُبَّمَا ذُكر لضَعْفٍ في الضبط، بل رُبما ذُكر لطعنٍ في الديانة، لكن عند التحقيق يتبينُ عدم ثُبوت الطعن كما يَعرف مَن قَرَأَ في تلك الكُتُب، وخاصةً ميزان الاعتدال، وثالثًا أنني قد بَحَثت في الكامل لابن عدي، وميزان الاعتدال للذهبي ولسان الميزان لابن حجر فَلم أجد

---

(١)السير، (٥/ ٤٠٤).

(٢)التقريب، ص(٥٤٧).

(٣)السير، (٧/ ١١١).

(٤)التقريب، ص(٣٤٧).

(٥)السير، (٧/ ٢١٧).

(٦)التقريب، ص(٢٦٦).

(٧)السير، (٧/ ٢٧٥).

(٨)التقريب، ص(٢٤٤).

(٩)السير، (٩/ ٣٦٢).

(١٠)التقريب، ص(٦٠٦).

سوىٰ عشـــر رواةٍ فقط وُصفوا بالخِضاب، يَظهر أن الخَلَل في ضبطهم إلا راويان فقط، منهم واحدٌ لم يتبين وجهُ الخلل فيه، كما يلي:

١-إبراهيم بن أحمد بن عبد الكريم. قال ابنُ عدي: "عامة ما يروي إبراهيمُ بن أبي حميد هذا مِن النُّسَخ وغيرِه، لاَ يُتَابعه عَليه أحدٌ"(١).

٢-إسحاق بن بشر الكَاهلي. قال ابنُ عدي: "في عداد مَن يَضَع الحديث"(٢).

٣-أبان بن أبي عياش. قال ابنُ عدي: "عَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ، لاَ يُتَابَعُ عَليه، وَهو بَيِّنُ الأَمْرِ فِي الضَّعْفِ ... وَأَرْجُو أَنَّهُ مِمَّنْ لا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ إِلا أَنْ يُشَبَّهَ عليه ويغلط، وعامة ما أتي أَبَان مِنْ جِهَةِ الرُّوَاةِ لا مِنْ جِهَتِهِ لأَنَّ أَبَان رَوَىٰ عنه قوم مجهولون بما أَنَّهُ فِيهِ ضَعْفٌ، وَهو إِلَىٰ الضعف أقرب منه إلىٰ الصدق، كما قال شُعْبَةُ"(٣). فهذا بيانٌ مِن ابنِ عَدِي أن الخَلَل فيه مِن جهةِ الحِفظ لا الديانة. ولذا قال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث، وكان رجلًا صالحًا، ولكنه يُلَيِّ بِسُوء الحِفْظ". وَقَال ابْنُ أَبي حاتم: "سُئل أبو زُرْعَة عَنه فَقَالَ: تُرك حديثُه ولم يقرأ علينا حديثَه، فقيل له: كان يتَعمد الكَذِب ؟، قال: لا، كان يسمعُ الحديث مِن أنس ومِن شَهْر ومِن الحَسَن، فلا يُميز بينهم"(٤).

٤-بحر بن كنيز السقاء. قال ابنُ عدي: "كُلُّ رِوَايَاتِهِ مُضْطَرِبَةٌ، وَيُخَالِفُ النَّاسَ فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا، وَالضَّعْفُ عَلَىٰ حَدِيثِهِ بَيِّنٌ"(٥). والظاهرُ أن خلل بحرٍ هذا في ضبطِه؛ فقد قال ابنُ حبان: "كان ممن فحُش خطؤُه وكثُر وهمُه، وهو يستحق الترك"(٦).

---

(١)الكامل، (١/ ٤٣٦).

(٢)الكامل، (١/ ٥٥٨).

(٣)الكامل، (٢/ ٦٧).

(٤)تهذيب الكمال، (٢/ ٢٢).

(٥)الكامل، (٢/ ٢٣٥).

(٦)إكمال مغلطاي، (٢/ ٣٥١).

٥- حماد بنُ سلمة بن دينار. قال ابنُ عدي: "ولِحَمَّاد بن سلمة هذه الأحاديثُ الحسانُ والأحاديثُ الصحاح التي يرويها عن مشايخِه، وله أصنافٌ كثيرةٌ، كتابٌ ومشايخ كثيرة، وَهو من أئمةِ المسلمين، وَهو كما قال علي بنُ المديني: مَن تكلم في حماد بن سلمة فاتَّهِمُوه في الدين، وهكذا قول أحمد بن حنبل فيه"(١).

٦- عباد بن منصور. قال ابنُ عدي: "له مِن الحديث عن أيوب وغيرِه غيرُ ما ذكرت، وَهو فِي جملة مَن يُكتبُ حديثُه"(٢). وقال الجوزجاني: "كان سيء الحِفظ فيما سمعه وتَغَيَّرَ أخيرًا"(٣). وقال ابنُ حجر: "صدوق، رُمِي بالقَدَر، وكان يُدلس، وتَغَيَّر بآخَرَة"(٤).

٧- عتَّاب بن بشير الجزري. قال ابنُ عدي: "وعتاب بنُ بشير هذا رَوَىٰ عن خُصيف نسخةً، وفي تلك النسخة أحاديث ومتون أُنكِرَت عليه ... ومع هذا فإني أرجو أنه لا بأس به"(٥). ولذا قال أحمد: "أرجو أَن لا يَكُون بِهِ بأس. رَوَىٰ بأخرة أحاديث منكرة، وَما أرىٰ أَنَّهَا إلا مِن قِبَل خُصَيف"(٦). وقال ابنُ حجر: "صدوق يخطيء"(٧).

٨-مغيرة بن سقلاب الحراني. قال ابن عدي: "عامة ما يرويه لَا يُتَابَعُ عَليه"(٨). وقال أبو حاتم: "صالح الحديث". وقال أبو زرعة: "ليس به بأس"(٩). وقال ابنُ حبان: "كَانَ مِمَّن يُخطىء، ويروي عَن الضُّعَفَاء والمجاهيل، فغَلَبَ علىٰ حَدِيثه المَنَاكِيرُ والأوهامُ؛ فَاسْتحقَّ التَّرْك"(١٠).

---

(١)الكامل، (٣/ ٦٤).

(٢)الكامل، (٥/ ٥٤٩).

(٣)إكمال مغلطاي، (٧/ ١٨٥).

(٤)التقريب، ص(٢٩١).

(٥)الكامل، (٧/ ٦٥).

(٦)تهذيب الكمال، (١٩/ ٢٨٧).

(٧)التقريب، ص(٣٨٠).

(٨)الكامل، (٨/ ٨٣).

(٩)الجرح والتعديل، (٨/ ٢٢٣).

(١٠)المجروحين، (٣/ ٨).

٩- سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي. قال ابنُ معين: "المسكينُ، ليس به بأس إذا حدث عن المعروفين". وقال أبو حاتم: "صدوق، إلا أنه مِن أروىٰ الناس عن الضُعفاء والمجهولين، وهو عندي في حد لو أن رجلًا وضع له حديثًا لم يفهم، وكان لا يُميز". وقال الذهبي: "بَلَىٰ والله، كان يُميز ويدرِي هذا الشأن ... لو لم يذكره العقيلي في كتاب الضعفاء لما ذكرته؛ فإنه ثقة مطلقًا، قال أبو داود: هو يخطئ كما يخطئ الناس، وهو خيرٌ مِن هشام بن عمار"(١). و قال ابنُ حجر: "صدوق يخطئ"(٢).

١٠-إبراهيم بن أيوب الأصبهاني. قال أبو حاتم: "لا أعرفُه". وذكره الذهبي في الميزان، وقال: "قال أبو حاتم: مجهولٌ، قاله عنه ابنُ الجوزي، وما رأيتُه أنا في كتاب ابنِ أبي حاتم، بل فيه أنه روىٰ عنه النضرُ بن هشام، وعبدُ الرزاق بن بكر الأصبهانيان". والظاهر أن الخلل في ضبطه، فقد قال أبو نعيم: "كان صاحب تهجد وعبادة، لم يُعرف له فراش أربعين سنة، وكان يخضب رأسه ولحيته"(٣). وذكر له أبو الشيخ عدةَ أحاديث واستغربها(٤).

ومِن ثم يزداد يقيني بالنتيجة التي قدمتها سابقا، وتظهر فائدتُها في مثل ترجمة إبراهيم هذا حيث يمكن جعلُه مقبولًا علىٰ ما اصطلحه الحافظ ابن حجر، فيُقبلُ حديثُه عند المتابعة، وإلا فيكون لين الحديث، وذلك لأنه قد أُمِن جانبُ ديانته بِخِضَابِه ووصفِه بالعبادة والتهجد، وأما جانبُ ضبطه ففيه خلل؛ حيث رَوَىٰ له أبو الشيخ عدةَ أحاديث واستغرَبَهَا كُلَّهَا(٥)، وقد سُئل أبو حاتم عن حديثين آخرين له، فقال في أحدهما: "باطل". وفي الآخر: "خطأ"(٦)، فالخلل في ضبطه، و يؤمن بالمتابعة، والله أعلم.

---

(١)ميزان الاعتدال، (٢/ ٢١٣).

(٢)التقريب، ص(٢٥٣).

(٣)ميزان الاعتدال، (١/ ٢١). واللسان، (١/ ٢٤٦).

(٤)طبقات المحدثين بأصبهان، (٢/ ٦٧وما بعدها).

(٥)طبقات المحدثين بأصبهان، (٢/ ٦٧وما بعدها).

(٦)العلل، (٢/ ٣١١)و (٥/ ٢١٠).

الحكم الثاني: التحديد والترجيح.

يمكن الاعتمادُ على هذا الوصف في تحديد أمرين:

أ- فرقة الراوي التي يَنتمي إليها، وهي أنه -غالبا- مِن أهل السُّـنَّة، وليس مِن غيرهم، ولذا نجدُ هذا الوصفَ دائمًا يُوصفُ به أهلُ السنة، والسببُ مِن ذِكْر مؤرخي المحدثين له الإشارةُ إلى تَمَسّكِ الراوي بالسُّنة.

قد يقولُ البعضُ: "إن هذا الوصف ذُكِرَ مع الشيعة، فقد ترجم الذهبي لسعيد بن وهب الخيواني، فقال: مِن كُبَرَاء شيعةِ علي ﷺ، ثم ذكر أنه يخضب"(١).

والجواب أن المراد بالشـيعة هنا ليس الفرقة المعروفة، ولكنه يشـير إلى كونه مِن مُلَازِمِي علي ﷺ ومن أصـحابِه، خاصـةً وأن هذا الراوي ذَكَرَهُ بعضُـهم في الصـحابة ﷺ، وقال ابنُ حجر: "ثقة مخضرم"(٢)، والله أعلم.

وقد يقول قائلٌ آخر: هناك بعضُ الرواة وُصفوا بالخضاب، واتُهِمُوا بالانتساب إلى فِرق غيرِ أهل السنة كالقدرية، مثل عباد بن منصور. قال ابن حجر: "صدوق، رُمِيَ بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة"(٣).

أقول: هؤلاء قِلَّةٌ نادرة؛ فأنا لم أجد سوى عباد هذا، وهو وإن اتُّهِم بالقَدَر فديانَتُه ثابِتَه لا شك فيها، ونحن نقصد بالديانة الأمن مِن الكذب على النبي ﷺ، ولذا قال أبو الحسن بنُ القطان: "قد أَثبت عليه يحيى بن سعيد القدر، مع حُسن رأيه فيه وتوثيقِه له"(٤).

هذا إن سـلمنا بثبوت تلك البدعة عليه، لكن أظن - والله أعلم- أن ابن حجر لم يَتَحقق مِن ثُبُوتِها عليه، ولذا قال الحافظ: "رُمِي بالقدر"، ولم يقُل: "قَدَرِي"، ونحن نراه مرة يقول في الراوي:

---

(١)السير، (٤/ ١٨٠).

(٢)إكمال مغلطاي، (٥/ ٣٦٦). والتقريب، ص(٢٤٢).

(٣)التقريب، ص(٢٩١).

(٤)ميزان الاعتدال، (٢/ ٣٧٦).

"شـيعي، ومرة يقول: "رُمي بالتشـيع(١)، ومرةً يقول: "رُمي بالقدر ولم يثبُت عنه"(٢). ومرةً يقول: رُمي بسرقة الحديث ولم يَقَع ذلك له"(٣). وأظُن أنه يجزم فيمن ثبت عنده تشيُّعُه بوجهٍ قاطع، ولا يقولُ: رُمِيَ، بصـيغةِ المجهول إلا فيمن اتُّهِمَ بالبدعة دون أن يَتحقق ابنُ حجر مِن ثبوتها عليه، ولذا قال في دفاعه عن عكِرمة: "وأما ذَمُّ مالك فقد بَيَّنَ سببَه، وأنه لأجلِ ما رُمي به من القول ببدعة الخوارج، وقد جزم بذلك أبو حاتم، قال ابنُ أبي حاتم: سـألت أبي عن عكرمة ؟، فقال: ثقة. قلت: يُحتج بحديثه ؟، قال: نعم إذا روىٰ عنه الثقاتُ، والذي أَنكَر عليه مالكٌ إنما هو بسـبب رأيِه". ثم استكْمَلَ ابنُ حجر قائلًا: "علىٰ أنه لم يثبُت عنه مِن وجهٍ قاطع أنه كان يرىٰ ذلك، وإنما كان يوافِقُ في بعضِ المسائِل فنسبوه إليهم، وقد برأه أحمدُ والعِجْلي مِن ذلك، فقال في كتاب الثقات له: عكرمة مولىٰ ابن عباس رضي الله عنهما مكي تابعي ثقة، بريء مما يرميه الناس به مِن الحرورية، وقال ابن جرير: لو كان كل مَن ادُّعِيَ عليه مذهبٌ مِن المذاهب الرديئة ثَبَتَ عليه مَا ادُّعِيَ به وسـقطَت عدالتُه وبطلَت شهادتُه بذلك للَزِمَ تركُ أكثر مُحَدِّثِي الأمصار؛ لأنه مَا مِنْهُم إلا وقد نَسَبَهُ قومٌ إلىٰ ما يُرغب به عنه"(٤).

وقال في حق قتادة: "قال ابنُ معين: رُمي بالقَدَر، وذَكَر ذلك عنه جماعةٌ. وأما أبو داود فقال: لم يثبُت عندنا عن قتادةَ القولُ بالقدر"(٥).

وقد قال في حق عبدِ الوارث بن سـعيد: "ثقة ثبت، رُمِي بالقدر، ولم يثبت عنه"(٦). فلو كان معنىٰ قوله: رُمي بالقدر أنه قَدَري، لكان الكلامُ متناقضًـا. وقد بيَّن الحافظُ في هدي السـاري أن

---

(١)التقريب، ص(٨٤و٩٦و١٤٣و١٦١و١٧٦و١٨٨).

(٢)التقريب، ص(٣٦٧و٣٧٤).

(٣)التقريب، ص(٥٨٨).

(٤)هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص(٤٢٨).

(٥)هدي الساري، ص(٤٣٦).

(٦)التقريب، ص(٣٦٧).

سعيدَ بنَ أبي عَروبة رُمِي بالقدر(١)، ولم يُشِر في خُلاصة حاله في التقريب إلى هذا أصلًا، وقال: "ثقة حافظ، له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان مِن أثبت الناس في قتادة"(٢). فأين إذًا رميُه بالقَدَر ؟، والجوابُ أنها لا تعنِي التأكيدَ عند الحافظ، ولذا حَذَفَهَا مِن التقريب؛ لوجود ما يُعارضُهَا، وهو قول العجلي: "كان لا يدعو إليه". وكذا فَعَل في ترجمة بهز بن أسد، وثور بن زيد، وجرير بن عبد الحميد، وحسان بن عطية(٣). مع أنه أَبقَى كلمة: "رُمِي" في ترجمة آخرين(٤).

ولك أن تتأمل قوله في الهَدْيِ عن إبراهيم بن طهمان: "رُمي بالإرجاء"(٥)، وتلخيصَه لحالِه في التقريب بقوله: "ثقة يُغرِب، وتُكُلم فيه للإرجاء ويقال: رجع عنه"(٦). وكذا قولَه في حق بشر بن السري: "رُمي برأي جهم"(٧). ثم تلخيصَه لحالِه بقوله: "طُعن فيه برأي جَهم، ثم اعتذر وتاب"(٨). أظُن ما سبق أدلةً قوية على أن قوله: رُمي، تعني أن الراوي قد نَسَبَه البعضُ إلى البدعة، ولكن الحافظ لم يتأكد مِن ثبوت البدعة فقد لا تثبت، وقد يكون الراوي رجع عنها، أو غير ذلك.

وبِخصوص عباد هذا، فلعلَّ شكَّ الحافظ في ثبوت البِدعة عليه، هو قول الحاكم: "لم يتكلم فيه بحجة"(٩). مع كونه ممن خضب. والمسألةُ تحتاج إلى بحث مُفرد فلعل الله يُقدر ذلك، وعلى كل حالٍ سواء ثبتت أو لم تثبُت فهذا لا يضُر القاعدة شيئًا، فنحن ننسب مَن خضب إلى أهلِ السُّنَّة مَا لم تأتِ قرينةٌ أخرى قويةٌ تُعارض هذا، والله أعلم.

---

(١)هدي الساري، ص(٤٠٥).

(٢)التقريب، ص(٢٣٩).

(٣)التقريب، ص(١٢٨و١٣٥و١٣٩و١٥٨). وهدي الساري، ص(٤٥٩).

(٤)هدي الساري، ص(٤٥٩). والتقريب، ص(١٦١و١٧١).

(٥)هدي الساري، ص(٤٥٩).

(٦)التقريب، ص(٩٠).

(٧)هدي الساري، ص(٤٥٩).

(٨)التقريب، ص(١٢٣).

(٩)إكمال مغلطاي، (٧/ ١٨٤).

ب- يمكن الاعتماد عليه في ترجيحِ كِبَرِ سِنِّ هذا الراوي، وأنه عاش عُمرًا طويلًا، حتى دخل مرحلةَ الشَّيْب، وهذا ظاهرٌ مِن تراجم مَن كانوا يخضِبُون، فمنهم مَن عاش التسعينَ أو تجاوزها، مثل: عبد الرحمن بن سلَّام بن عبيد(١)، ومحمد بن كثير العبدي(٢). وعمرو بن مرزوق(٣). ومحمد بن أبان السلمي(٤). وحُصين بن عبد الرحمن(٥). وعبد السلام بن حرب(٦). وعطاء بن أبي رباح(٧). وهشام بن عمار(٨). وهوذة بن خليفة(٩). وهلال بن العلاء(١٠). ومنهم مَن تجاوز الثمانينَ مثل: الحسين بن علي الجعفي(١١). وكامل بن طلحة(١٢). ووهب بن بقية(١٣). ومنهم من وصل إلى حدود السبعين أو تجاوزها مثل: أحمد بن حنبل(١٤). وإسحاق بن راهويه(١٥). ويحيى القطان(١٦). وأبو

---

(١)تهذيب الكمال، (١٧/ ١٦٣)، والسير، (١٠/ ٦٥١).

(٢)تهذيب الكمال، (٢٦/ ٣٣٦).

(٣)تهذيب الكمال، (٢٢/ ٢٢٩). والسير، (١٠/ ٤١٧).

(٤)تهذيب الكمال، (٢٤/ ٢٩٥).

(٥)تهذيب الكمال، (٦/ ٥٢٢).

(٦)تهذيب الكمال، (١٨/ ٦٩).

(٧)تهذيب الكمال، (٢٠/ ٧٦و٨٤).

(٨)تهذيب الكمال، (٣٠/ ٢٥٤).

(٩)تهذيب الكمال، (٣٠/ ٣٢٣).

(١٠)تهذيب الكمال، (٣٠/ ٣٤٨).

(١١)تهذيب الكمال، (٦/ ٤٥٣و٤٥٤).

(١٢)تهذيب الكمال، (٢٤/ ٩٩).

(١٣)تهذيب الكمال، (٣١/ ١١٧).

(١٤)تهذيب الكمال، (١/ ٤٤٥).

(١٥)تهذيب الكمال، (٢/ ٣٨٧).

(١٦)تهذيب الكمال، (٣١/ ٣٤١).

يعقوب الرملي؛ فقد أدرك آدمَ بنَ أبي إياس وعاشَ حتىٰ سنةَ ثمان وثمانين ومائتين(١)، مما يُؤكد وصولَه إلىٰ حوالي السبعين(٢). وكذا علي بن عبد الله بن عباس(٣). وإسحاق بن يوسف الأزرق(٤). وإسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر(٥). وثابت بن موسىٰ الزاهد(٦). وداود بن عمرو بن زهير(٧). وعبد الله بن شبرمة(٨). وعبد الأعلىٰ بن حماد بن نصر(٩). والقاسم بن معن بن عبد الرحمن(١٠). ومنهم مَن تجاوز الستين مثل: خالد بن خداش(١١). وعبد الرحمن بن عمر بن يزيد(١٢). ومحمد بن

---

(١)تهذيب الكمال، (٢/ ٣٠٣و٤٠٨).

(٢)هذه طريقة أستخدمها لتحديد عُمر من لم يُنَص علىٰ عمره، فأقوم بمراجعة تراجم شيوخه، وتحديد أقدمهم وفاة، ثم حساب سنة وفاةِ الراوي الذي معي مع سنة وفاة أقدم شيخ له، فيُمكنني تقريب الفترة التي عاشها كحد أدنىٰ، ويمكن أن يكون عاش أكثرَ منها، ولذا قد تجدني أقول: عاش حوالي سبعين سنة، ثم أُحيلك في الهامش علىٰ ترجمة راو آخر، فقد يتساءل القاريء: لماذا أحالني عليها ؟، والجواب: لأني أقول لك: احسب الفرق بين وفاة هذا الشيخ، ووفاة الخاضب، فستكون النتيجةُ: تحديدَ أقل فترة زمنية يُمكن أن يكون قد عاشها الخاضِب، والله أعلم.

(٣)تهذيب الكمال، (٢١/ ٣٧و٣٨و٤٠).

(٤)تهذيب الكمال، (٢/ ٤٩٩). وإكمال مغلطاي، (٢/ ١٢٣).

(٥)تهذيب الكمال، (٣/ ١٤٦و١٥٠).

(٦)تهذيب الكمال، (٤/ ٣٧٨و٣٧٩)و(١١/ ١٦٩).

(٧)تهذيب الكمال، (٨/ ٤٣٠). والسير، (١١/ ١٣٠و١٣١).

(٨)تهذيب الكمال، (١٥/ ٧٩و٨٠). وإكمال مغلطاي، (٧/ ٣٩٨).

(٩)تهذيب الكمال، (٧/ ٢٦٨)و(١٦/ ٣٤٩و٣٥٢).

(١٠)تهذيب الكمال، (٢٣/ ٤٥١). والسير، (٨/ ١٩٠).

(١١)تهذيب الكمال، (٨/ ٤٩).

(١٢)تهذيب الكمال، (١٧/ ٢٩٨).

عجلان(١). وعمر بن هارون(٢). ومنهم من تجاوز الخمسين مثل: بشار بن موسى(٣). وجندل بن والق(٤). والشافعي(٥). ومِن ثَمَّ يُمكن استخدام ذلك الوصف كقرينة في حق مَن لم تَنُص المصادرُ على عُمرهم، كقتادة بن الفُضيل، حيث لم يذكروا سنةَ ميلاه، بل نصوا فقط على وفاتِهِ سنة مائتين، والظاهر أنه تجاوز الخمسين، ولو اعتمدنا على وفاةِ أقدم شيوخِه إبراهيم بن أبي عبلة لوجدنَاه توفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين مما ينتُج عنه أن عُمر قتادة لا يقل عن ثمانية وأربعين عامًا، لكن الظاهر تجاوزه الخمسين بكثير، وقد استدللت على هذا بكونه يخضب، وبقرينة قولِ ابن حبان: "ممن جالس إبراهيم بن أبي عبلة وذويه مِن التابعين"(٦)، والله أعلم.

هذه تراجمُ معظمِ مَن ذَكَرَهم المِزِّي في التهذيب، ونقل في ترجمتهم أنهم كانوا يخضبون، وكلهم تجاوز الخمسين. والذي يظهر لي أن مَن وُصِف بكونه يخضب يكون قد بَلَغ مِن العمر الخمسينَ أو ما قاربها؛ ذلك لما ظَهَر لي مِن استقراء مُعظم تراجم مَن وصفوا بهذا في تهذيب الكمال، ولأن الخِضَاب عند العرب يكون للشَّيْب، والشيبُ عندهم قرينٌ للشيخوخة، وقد كان للفظةُ الشيب في لغتهم وأشعارهم قُدرة على رَسْمِ هيئة الكِبَر والشيخوخة(٧). والشيخوخةُ تبدأ مِن سن الخمسين تقريبًا. يقول ابنُ منظور: "الشيْخُ: الَّذِي استبانتْ فِيهِ السِّنُّ وَظَهَرَ عَلَيْهِ الشيبُ؛ وَقِيلَ: هُوَ شَيْخٌ مِنْ خَمْسِينَ

---

(١)تهذيب الكمال، (١٨/ ٤١٣)، و(٢٦/ ١٠٧). والسير، (٦/ ٣١٧).

(٢)تهذيب الكمال، (٢١/ ٥٣٠).

(٣)تهذيب الكمال، (٤/ ٨٤و٩٠). وإكمال مغلطاي، (١٢/ ٢١٩).

(٤)تهذيب الكمال، (٥/ ١٥٢)و(٢٨/ ٤٩٤و٤٩٧).

(٥)تهذيب الكمال، (٢٤/ ٣٧٥و٣٧٦).

(٦)تهذيب الكمال، (٢/ ١٤٥) و(٢٣/ ٥١٩). ومشاهير علماء الأمصار، ت(١٤٩١)، ص(٢١٩).

(٧)شِعْر الشَّيْب والشَّبَاب في الأَصْمَعِيَّات، ص(١٠). وحولية كلية اللغة العربية بجِرْجَا، بحثٌ بعنوان: بلاغة البناء التركيبي للتعبير عن الشيب، ص(٨٥٨١).

إلى آخِرِ عمره وقيل: هو من الخمسين إلى الثمانين"(١). والناظِرُ في الشعر العربي يرىٰ الشيب يظهر بعد مرحلةِ الشباب كما قال الشاعر:

لما رَأَت أن شَيْب المرءِ شامله .... بعدَ الشباب وكان الشيب مَسْؤُوما(٢).

وقال آخر:

تقولُ ابنةُ العَبسي: قد شِبْت بعدنا .... وكل امرىء بعد الشبابِ يشيبُ(٣).

فظهور الشيبِ بدلالته على الكبر والهرم والشيخوخة كائنٌ بعد الشباب(٤). وتنتهي مرحلةُ الشباب في حدود الأربعين، والله يقول: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ﴾(٥)، ويقول: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾(٦).

فالظاهر كونُ الأربعينَ حدًا فاصلًا بين بدايةِ مُضِيِّ الشبابِ الذي هو مرحلةُ الأَشُد والقوةِ، وبين ابتداءِ الهرم والشيخوخة والضعف(٧).

يقولُ الثعالبي: "فإذا اجْتَمَعَتْ حِيَتُهُ وبلغ غايةَ شَبابِهِ فَهُوَ مُجْتَمِع. ثُمّ مَا دَامَ بين الثَلاثِينَ والأَرْبَعِينَ فَهُوَ شابّ. ثُمَّ هُوَ كَهْل إلى أن يَستَوفِيَ السِّتينَ"(٨). ويقول الزبيدي: "قَالَ مُحَمَّد بنُ حَبيب: زَمَنُ الغُلُومِيَّة سَبْعَ عَشَرَةَ سَنَةً مُنْذُ يُولَدُ إلى أَن يَسْتَكْمِلَها، ثمَّ زَمَنُ الشَّبَابِيَّة مِنْهَا إِلَىٰ أَنْ يَسْتَكْمِلَ إِحْدَىٰ وخَمْسِينَ سنة، ثمَّ هُوَ شَيْخٌ إِلَىٰ أَنْ يَمُوتَ. وَقيل: الشَّابُّ: البَالِغُ إِلَىٰ أَنْ يُكَمِّل ثَلَاثِين. وَقيل: ابنُ سِتّ

---

(١)لسان العرب، (٣/ ٣١).

(٢)ديوان الأسود بن يعفر، ص(٥٩).

(٣)الشيب والشباب في الشعر العربي، ص(٢١).

(٤)حولية كلية اللغة العربية بجرجا، بحث بلاغة البناء التركيبي للتعبير عن الشيب، ص(٨٥٦٠).

(٥)سورة الأحقاف، آية(١٥).

(٦)سورة السجدة، آية(٥٤).

(٧)ظاهرة المشيب في الشعر العربي، ص(١٩٧وما بعدها).

(٨)فقه اللغة، ص(١٣٤).

عَشَرَةَ إِلَى اثْنَتَيْن وثَلَاثِين، ثُمَّ هُوَ كَهْلٌ"(١). ويقول ابنُ الجوزي: "اعلم - وفقك الله تعالى- أن موا سم العمر خمسة: المو سم الأول: مِن وقت الولادة إلى زمان البلوغ، وذلك خمس ع شر سنة. والثاني: مِن زمان بلوغه إلى نهاية شبابه، وذلك إلى تمام خمس وثلاثين سنة، وهو زمن الشباب. والثالث: مِن ذلك الزمان إلى تمام خمسين سنة، وذلك زمان الكهولة. وقد يقال: كهل لما قبلَ ذلك. الرابع: مِن بعد الخمسين إلى تمام السبعين، وذلك زمانُ الشيخوخة. والخامس: ما بعد السبعين إلى آخر العمر، فهو زمن الهَرَم. وقد يتقدم ما ذكرنا مِن السنين ويتأخر فلنرسمها خمسةَ أبواب"(٢).

فهناك خلاف في تحديد الوقت، لكن الراجح عندي ما ذكرتُه أولًا من أن مرحلة الشيب والهرم ونهاية الشباب تكون ما بين الأربعين والخمسين، والله أعلم.

ما سبق هو القاعدة العامة، وقد يَ شيب البعضُ مبكرًا؛ لأ سباب مر ضية أو نف سية أو غيرها، والبعضُ قد لا يظهر المشيبُ في رأسه على كبر سنه، لكن هذا على خلاف القاعدة(٣). فقد قال الذهبي في سليمان بن علي الأمير: "وَلِيَ البَصْرَةَ مُدَّةً، وَكَانَ يَخْضِبُ(٤)، وَقَدْ شَابَ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِيْنَ سَنَةً"(٥). ومع هذا ماتَ ابنَ تسعة وخمسين(٦).

ولا يعارِضُ ما مِلْتُ إليه مِن كون الأربعين إلى الخمسين هي فترة انتهاء الشباب وابتداء الشيخوخة لا يعارِض هذا ما سبق نقلُه عن ابن الجوزي، وما نُقِل في لسان العرب في مادة كهل(٧)مما يُظَن منه أن الشباب ينتهي في عمر الثلاثين وتبدأ الكهولة أي المشيب والشيخوخة، ذلك لأن هذا قولٌ مِن الأقوال، وهناك أقوالٌ أخرى تقول بغير ذلك، وبأن الشباب ينتهي عند الأربعين أو عند

---

(١)تاج العروس، (٣/ ٩٢).

(٢)تنبيه النائم الغمر، ص(١٤).

(٣)ظاهرة المشيب في الشعر العربي، ص(١٩٢و١٩٤).

(٤)كان يخضب بالسواد، لا بالحناء. تهذيب الكمال، (١٢/ ٤٦).

(٥)السير، (٦/ ١٦٣).

(٦)التقريب، ص(٢٥٣).

(٧)لسان العرب، (١١/ ٦٠٠).

الخمسين، ويصيرُ الرجل كهلًا ببلوغها، وحتىٰ لو اخترنا الرأيَ القائل بأن الكهولة تبدأ مِن بعد الثلاثين، فهؤلاء الرواة الذين خَضَبوا لا يقل عمرهم عن الأربعين غالبا، ذلك لأن الخضاب يكونُ – عادة– بعد استحكام الشَّيْب وكثرتِه، وهذا لا يكون في بداية الأمر لكن بعد مرور أعوام علىٰ مرحلةِ الشباب، ومِن ثم فهؤلاء الرواةُ الغالب علىٰ الظن أنهم عاشوا فوق الأربعين، هذا إذا لم نجد قرينةً لتحديد العُمر إلا الخضاب، وإلا فلنتبع الراجح بالقرائن الأخرىٰ، وما دامت المسألةُ في تحديد فترة الكهولة والشيخوخة خلافية بين اللغويين فلا ضير علينا في اختيار ما نراه أقوىٰ بالأدلة السابقة، والله أعلم.

الخاتمة.

وبعد هذا العرض المختصر لموضوع: الخضاب، أنبه على أهمية بحث ودراسة مثلِ هذه الموضوعات والأوصاف التي تتكرر في كتب المحدثين؛ للوقوف على مرادهم منها، ومعرفة ما يترتب عليها عندهم، على مثل هذا النحو الذي سِرْتُ عليه في هذا البحث، واستخراج النتائج والحقائق العلمية والأحكام الحديثية المتعلقة بتلك الأوصاف، وإذا كان مِن المتعارف عليه عند الباحثين أن الخاتمة تشتمل على خلاصة البحث وثمرته وأهم النتائج والتوصيات العلمية، فإنني أقول: هذه النتائجُ سبق ذكرها قريبًا في المطلب السابق ضمن مسألتي: الحقائق العلمية، والأحكام الحديثية، فلا داعي لتكرارها. وأما التوصيات العلمية فقد أشرت إليها في بداية كلامي هنا، وأزيد وصيةً أخرى وهي عدم تجاهل الباحثين وخاصة باحثي الماجستير والدكتوراة لمثل هذه الألفاظ والأوصاف حال ترجمتهم للرواة وإعدادِهم خلاصةَ حال لهم، لأن مثل هذه الأوصاف قد تغير مسار الحكم على الراوي كما سبق في ترجمة إبراهيم بن أيوب الأصبهاني. ومِن ثم يَتغير مسارُ الحكم على حديثِه، وخاصةً الحديثَ الذي يتفرد به، وأن يهتموا بالقرائن لأنها توضح وتُزِيل كثيرًا مِن الإشكالات، ومعظمُ أحكام المحدثين تعتمد على اعتبار القرائن، وخاصة موضوع الخضاب ومو ضوع الراوية، فهي في حد ذاتها قرينة، والقرينة تتغير قوتُها بين حال وأخرى، تبعًا لوجود غيرها مِن القرائن معها وعدم الوجود، وإذا فهم القارئُ موضوعي هذا على هذا النحو زال عنه الإشكال، لكن إذا فهم مو ضوع الخ ضاب كقاعدة ثابتة فقد تحدث عنده إ شكالات، ويظن كلامي متناق ضًا. وأوصيهم كذلك ألا يبخلوا عني بنصيحة أو تصحيح خطأ وقعتُ فيه، وألا يَبخلوا عن العلم بأوقاتهم وأموالهم، أ سألُ الله أن يقدر لنا عودة إلى رحاب البحث في خدمة سنة نبيه ﷺ، لنسطر فيها ما عسانا قد تركناه، أو نصحح ما عسانا قد أخطأنا فيه أو جهلناه، وأن يغفر لنا الخطأ والزلل والتقصير، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا الرسول ﷺ.

جريدة المصادر، والمراجع.

أحكام الخضاب، عثمان آدم، كلية العلوم الإسلامية، ماليزيا، (٢٠١٣م).

أحكام أهل الملل من الجامع للخلال، ت(٣١١هـ)، مكتبة المعارف(١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

أخبار القضاة، لوكيع محمد بن خلف، مراجعة اللحام، دار عالم الكتب.

آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري، المطبعة الميمنية، (١٣١٣هـ).

إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، ت(٧٦٢هـ)، طبعة الفاروق، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

الانتقاء، لابن عبد البر، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

الأنساب، للسمعاني، ت(٥٦٢هـ)، تحقيق المُعَلّمِي، مكتبة ابن تيمية(١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

البداية والنهاية، لابن كثير، ت(٧٧٤هـ)، تحقيق التُرْكِي، دار هجر، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، ت(٢٧٩هـ)، تحقيق هَلَل، الفاروق الحديثة، (١٤٢٤هـ).

التكميل في الجرح والتعديل، لابن كثير، تحقيق شادي بن محمد، مكتبة ابن عباس.

الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا، ت(٨٧٩هـ)، مركز النعمان(١٤٣٢هـ).

الثقات، لابن حبان، ت(٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م).

الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، تحقيق الطحان، مكتبة المعارف، (١٤٠٣هـ).

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ت(٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، (١٣٧١هـ).

الحاوي، للماوردي، تحقيق معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

الحيوان، للجاحظ، ت(٢٥٥هـ)، ط الحلبي، تحقيق عبد السلام هارون، (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م).

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي، دار البشائر، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

الشيب والشباب في الشعر العربي، مجلة كلية الآداب، بنها، زينب العمري.

الطبقات الكبرى، لابن سعد،تحقيق زياد منصور، دار العلوم والحكم، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م).

الطبقات الكبير، لابن سعد، ت(٢٣٠هـ)، تحقيق علي عمر، مكتبة الخانجي، (١٤٢١هـ).

العلل، لابن أبي حاتم، طبعة سعد الحميد، (٢٠٠٦م).

العلل، لأحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس، دار الخاني، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).
الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ت(٣٦٥)، تحقيق عبد الموجود، دار الكتب العلمية.
الكفاية، للخطيب البغدادي، تحقيق الدمياطي، نشر دار الهدى، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م).
المبسوط، للسرخسي، طبعة دار المعرفة.
المجروحين، لابن حبان، تحقيق محمود زايد، طبعة دار المعرفة، (١٩٩٢م).
المجموع للنووي، شرح المهذب للشيرازي، طبعة المنيرية.
المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، (٤٥٨هـ)، تحقيق هنداوي، دار الكتب العلمية.
المِصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف الفيومي، ت(٧٧٠هـ)، تحقيق الشناوي، طبعة دار المعارف، الطبعة الثانية.
المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية.
المعجم في أصحاب الصدفي، لابن الأبار، تحقيق الأبياري، دار الكتاب المصري، (١٤١٠هـ).
المعرفة والتاريخ، للبَسَوِي، تحقيق العُمَرِي، مكتبة الدار، (١٤١٠هـ).
المعونة، للقاضي عبد الوهاب المالكي، ت(٤٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، (١٤١٨هـ).
المُغْنِي، لابن قدامة، تحقيق التركي، دار عالم الكتب، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
الوقوف والترجل من الجامع لمسائل أحمد، تأليف الخلال، تحقيق كسروي، دار الكتب العلمية.
تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، وزارة الإرشاد بالكويت، (١٩٦٥).
تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ت(٢٨١هـ)، تحقيق القوجاني.
تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ت(٣٨٥هـ)، تحقيق السامرائي، الدار السلفية(١٩٨٤م).
تاريخ الإسلام، للذهبي، ت(٧٤٨هـ)، تحقيق بشار عواد، دار الغرب، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).
تاريخ بغداد، للخطيب، ت(٤٦٣هـ)، دار الغرب(١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، تحقيق بشار عواد.
تاريخ دمشق لابن عساكر، ت(٥٧١هـ)، تحقيق العمروي، دار الفكر، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).
تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق عوامة، دار الرشيد، (١٩٩١م).
تلبيس إبليس، لأبي الفرج ابن الجوزي، ت(٥٩٧هـ)، دار القلم، (١٤٠٣هـ).
تنبيه النائم الغمر على مواسم العمر، لابن الجوزي، ت(٥٩٧هـ)، دار الصحابة، (١٩٩١م).

تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، دار الكتب العلمية، وإدارة الطباعة المنيرية.
تهذيب التهذيب، لابن حجر، طبعة دائرة المعارف، سنة(١٣٢٦هـ).
تهذيب الكمال، للمزي، ت(٧٤٢هـ)، تحقيق بشار، مؤسسة الرسالة، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).
حاشية ابن عابدين، تحقيق معوض وآخرون، عالم الكتب، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م).
حكم الخضاب في الشريعة، إسماعيل شندي، مجلة جامعة القدس المفتوحة، (٢٠٠٥م).
حكم خضاب الشعر بالسواد، فاضل قادر، مجلة كلية العلوم الإسلامية، بغداد، (٢٠١٥م).
حولية كلية اللغة العربية بجرجا، بلاغة البناء التركيبي للتعبير عن الشيب، زمزم شحاته.
ديوان الأسود بن يَعْفُر، تحقيق نوري حمودي، وزارة الثقافة والإعلام، (١٩٧٠م).
زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، مؤسسة الرسالة، (١٩٩٨م).
سير أعلام النبلاء، للذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة.
شعر الشيب والشباب في الأصمعيات، ميساء السلامي، كلية التربية، جامعة الكوفة.
صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، (١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م).
طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب السبكي، تحقيق الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ، تحقيق البلوشي، طبعة مؤسسة الرسالة.
عون المعبود، مع شرح ابن القيم، تحقيق عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، (١٣٨٩هـ).
فتاوى ابن الصلاح، تحقيق قلعجي، دار المعرفة، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
فقه اللغة وأسرار العربية، للثعالبي ت(٤٣٠هـ)، تحقيق الأيوبي، طبعة المكتبة العصرية.
كفاية الطالب ومعه حاشية العدوي الصعيدي، ت(١١٨٩هـ)، مطبعة المدني، (١٤٠٩هـ).
لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، ت(٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
لسان الميزان، لابن حجر، تحقيق أبي غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، (٢٠٠٢م).
مختار الصحاح، للرازي، مكتبة لبنان، (١٩٨٦م).
مسائل أحمد، رواية ابن هانيء، تحقيق الشاويش، طبعة المكتب الإسلامي.
مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، طبعة الجامعة الإسلامية، بالسعودية، (٢٠١٤م).
مسند ابن الجعد، رواية البغوي، تحقيق حيدر، دار الكتب العلمية، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

معرفة الصحابة ﷺ، لأبي نعيم، تحقيق العزازي، دار الوطن، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
معرفة الصحابة ﷺ، لأبي القاسم البغوي، تحقيق الجكني، دار البيان.
ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق البجاوي، دار المعرفة.
نيل الأوطار، للشوكاني، مطبعة الحلبي.
هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، المكتبة السلفية، تحقيق محب الدين الخطيب.